obeikandl.com

obeikandl.com

٣٦٢ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه جسم يجوز عليه المكان والاستواء واللقاء، فقال: ﴿**اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ...**﴾ إلى قوله: ﴿**لَعَلَّكُم بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ**﴾[1].

والجواب عن ذلك: أنا قد بينا من قبل أن الاستواء: المراد به الاستيلاء والاثتدار، وكشفنا ذلك بما يعنى عن ذكره الآن. وبيننا أن لفظة: ﴿**ثُمَّ**﴾ وإن اقتضت الاستقبل فإنها فى هذا المكان داخلة على تسخير الشمس والقمر وتدبير الأمر، دون الاستواء، فكأنه قال تعالى: «ثم سخر الشمس والقمر» يدبر الأمر، يفصل الآيات وهو مستو على العرش؛ لأنه لا يجوز أن يصير مقتدرًا عليه بعد أن لم يكن كذلك؛ لأن هذا المعنى لا يصح فى صفات ذاته.

وقد استدل شيوخنا، رحمهم الله، بهذه الآيات ضد المشبهة، لأنه بين تعالى أنه رفع السموات بغير عمد يرونها، وذلك لا يصح فى الأجسام، لأنه إنما يصح أن يفعل رفع الثقيل بعمد هو بعضه أو غيره، ومتى لم يعمده بذلك لم يصح منه رفعه، فدل على أنه تعالى قادر لذاته، وأنه ليس بجسم.

فإنه قال: لم ينف تعالى العمد، وإنما نفى عمدًا نراها، فلا يمتنع إثبات عمد لا نراها!

قيل: هذا يسقط؛ لأنه لو رفعها بعمد، لوجب كونه ثقيلا، وكان يحتاج إلى عمد أخر، ويؤدى إلى ما لا نهاية له، أو إلى تقبل رفعه لا يعمد، فيتم ما قلناه. ولا يكون بأن تكون هذه الصفة أولى من السموات نفسها.

---

(١) سورة الرعد: الآية ٢.

obeikandi.com

وبعد، فإنه تعالى يبعد فيما يثبت عمدًا للسموات أن يكون بحيث لا يرى مع وجوب كونه عظيمًا كثيفًا، وليصح أن تعمد عليه السموات.

وبعد، فإن الغرض بالآية ذكر اقتداره على الوجه الذى يختص به. ورفع الثقيل بعمد من كل قادر. فإذن يجب أن يكون رفعها من جهته لا بعمد أصلا.

وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ من حيث أجراهما على طريقة واحده لا تتفاوت مع عظمهما، يدل أيضًا على أنه ليس بجسم، لأن الجسم لابد من أن يختل حاله فيما يدبره من هذه الأمور، لحاجته إلى الآلات التى يصح عليها الاختلال والضعف!

وقد بينا من قبل أن تفصيله الآيات يدل على أنها محدثه.

وقد بينا أن المراد بلقائه هو لقاء ما وعد به الثواب والدرجات الرفيعة، فلا وجه لإعادته.

٣٦٣ - **مسألة**: قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه لا شىء، إلا وهو المقدر له: كان من فعله أو من فعل العباد، فقال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يدل على أن كل شىء يعلم مقداره وما يختص به؛ لأن المراد بقوله: ﴿عِندَهُ﴾ فى هذا المكان: فى علمه، وصدر الكلام يدل عليه، لأنه قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾[2] ثم عطف على ذلك، فقال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ ليبين أن ما

---

(١) سورة الرعد: الآية ٨.

(٢) سورة الرعد: الآية ٨.

obeikandl.com

ذكره وما لم يذكره من الأمور سواء فى أنه تعالى يعلم مقداره، وأنه علمه لا يختص بمعلوم دون معلوم، فمن أين أن المراد بذلك ما قالوه، والظاهر لا يقتضيه؟

وبعد، فلو أراد بذلك أنه قدره لوجب حمله على أنه بين أحواله؛ لأن «التقدير» فى اللغة يتناول فى الظاهر ذلك، فمن أين أن المراد به الخلق؟ ومتى حملنا الكلام على أن المراد به العلم والبيان وفينا العموم حقه؛ لأنا نجعله متنا ولا المعدوم والموجود، والماضى والحاصل، ومتى حمل على ما قالوه وجب تخصيصه، وألا يتناول إلا الموجود، فالذى قلناه أولى بالظاهر.

٣٦٤ - مسألة: قالوا: ثم ذكره بعده ما يدل على أنه يغير أحوال الناس من طاعته إلى معصيته، ومن معصيته إلى طاعته، وأنه قد يريد بهم السوء، وأن ما يريده لا مرد له، ولابد من وقوعه، فقال: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلا مَرَدَّ لَهُ**﴾(١).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أن العبد هو الذى يغير ما بنفسه، وأنه تعالى يغير عنه ذلك بعض أحواله، وليس فيه بيان ما يغيره تعالى، فلا ظاهر إذًا يدل على ما قالوه، بل يدل ظاهره على أن العبد قد يفعل، كما أنه تعالى يفعل!

والمراد بالآية: أنه تعالى لا يغير بالعبد ما أنعم عليه من الصحة والسلامة وسائر النعم، ولا ينزل به العقوبات إلا بعد أن يغير ما بنفسه من الإيمان إلى الكفر، وهذا يدل على أنه تعالى لا يفعل العقاب إلا على جهة الجزاء على ما يكون من العبد، ويبطل قول المجبرة فى أنه تعالى يعذب أطفال

---

(١) سورة الرعد: الآية ١١.

obeikandl.com

المشركين فى النار من غير ذنب وجرم، ويبطل قول من قال منهم: لو شاء أن يعذب الأنبياء لحسن منه!

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلا مَرَدَّ لَهُ﴾ لا ظاهر له فى أنه قد أراد ذلك؛ لأن هذا اللفظ إنما ينبىء عن أنه إذا أراد لم يكن له مرد، وهل أراده أم لا؟ لا ظاهر له يدل عليه.

والمراد بذلك: أنه إذا أراد بقوم إنزال العقوبة - وسماها سوءًا على جهة التوسع «فلا يصح لما كانت فى كونها مضرة جارية مجرى السوء - على ما بيناه من قبل - «لم يمكن أحد أن يرده؛ لأنه تعالى هو الغالب فلا يصح أن يمنع عما مما يريده من إنزال العقوبات بالعصاة.

٣٦٥ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه قد يفعل له الجود كرهًا كما يفعل طوعًا، وأنه المصرف للعباد فيم يفعلون من الطاعة والمعصية، فقال: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أن العباد فيما يفعلون من السجود تختلف أحوالهم، ففيهم من يسجد طوعًا، ومنهم من يسجد كرهًا، وقد علمنا أن الأمر بخلاف ذلك، لاتفاق حالهم فيما يفعلون من السجود.

وبعد فإن ذلك لا يتم على قول المجبرة؛ لأن عندهم أن السجود الواقع من العباد أجمع يقع بأن يفعل تعالى فيهم القدرة الموجبة له، ويخلق فيهم نفس السجود، وذلك يوجب أن حالهم لا يختلف فيه.

فيكون الساجد مرة طائعًا ومرة مكرهًا، فإذا استحال ذلك على قولهم، فكيف يصح تعلقهم بالظاهر؟

---

(١) سورة الرعد: الآية ١٥.

obeikandl.com

فإن قيل: المكره على السجود هو من فعل ذلك فيه بلا قدرة.

قيل لهم: إن هذا يوجب أن يكون الجماد مكرهًا على ما فيه، وكذلك الميت!! وأهل اللغة لا يطلقون ذلك إلا فيمن يتمكن من الأفعال، فيمنع منها أو يحمل عليها!

والمراد بالآية: أنه تعالى، لاقتداره، يخضع له فى السموات والأرض: ففيهم من يفعل الخضوع طوعًا ويعترف به ويظهر الانقياد، ومنهم من يفعل ذلك بأن يستجيب فيما يريده فلا يصح منه الامتناع، مثل سائر الحيوان الذى ليس بمكلف، وأن السجود فى اللغة قد يراد به الخضوع، ظاهر لا يحتاج فيه إلى شاهد.

٣٦٦ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه المختص بأن يخلق وبفعل، وأن العبد لا صنع له، فقال: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾(١).

فبين أن إثبات شريك معه هو بأن يعتقد فيه بأنه يخلق كخلقه، فلو كان العبد فى الحقيقة يخلق ويفعل لوجب كونه شريكًا لله، ثم حقق ذلك بقوله: ﴿**قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يقتضى أن ما يخلق كخلقه تعالى. يكون شريكًا له: وليس يدل على أن إثبات خالق سواء بوجب إثبات شريك معه، بل لو قيل: إن الظاهر يدل على خلافه لصح، وذلك أنه تعالى أنكر أن يكون له شريك إلا بأن يخلق كخلقه، فيجب إذا كان يخلق لا كخلقه ألا يكون بهذه الصفة.

(١) سورة الرعد: الآية ١٦.

obeikandl.com

ويجب على هذا القول أن يكون تعالى قد أثبت لنفسه شريكا بقوله: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[1]! وبقوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾[2] وبقوله: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾[3] وأن يكون عيسى شريكا له، إذ أثبته تعالى خالقًا من الطين كهيئة الطير؛ وهذا بين الفساد.

والمراد بالآية: أنه تعالى أثبت الحجة على من يعبد الأصنام واتخذها شريكا له، بأن بين أنه إذا لم يصح أن تخلق الأجسام وتظهر النعم الجام، فإذا تعذر ذلك عليها واستحال فيها. فيجب أن لا يصح أن تعبد وتستحق العبادة.

فإن قال: فقوله تعالى: ﴿فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾ يجب أن يدل على أن غيره تعالى لا يفعل ما يشبه فعله؛ لأن ذلك يوجب تشابه خلقه بخلق غيره، وقد نفى الله ذلك.

قيل له: إنما يقع هذا التشابه متى قيل إن غيره يخلق العبد ويحييه وينعم عليه بالقدرة وغيرها، ومتى قيل ذلك فقد تشابه ما يفعله تعالى بما يفعله غيره، فلا يعلم عنده من المستحق للعبادة. فأما إذا قيل: إن جميع ذلك يختص تعالى بالقدرة عليه، والعبد إنما يفعل الحركات والتأليف وماشا كلها، مما لا يلتبس حاله بحال ما يستوجب به العبادة، فلا شبهة ولا اشتباه.

وبعد، فإن هذا الكلام للمجبرة ألزم، وذلك لأنهم يقولون: إن نفس الشيء الذى يفعله العباد هو الذى يفعله تعالى، والتشابه فى هذا الوجه أعظم، لأن نفس الشيء الذى يفعله إذا ثبت فعلا للعباد، كان الاشتباه أو

(١) سورة المؤمنون: الآية ٤١.
(٢) سورة العنكبوت: الآية ١٧.
(٣) سورة المائدة: الآية ١١٠.

obeikandl.com

التشـابه آكد منه. إذا ثبت فعله خـيرًا لما يفعله تعالـى، وبين طريقيهمـا حتى يعلم انفصال احديهما من الآخر.

وأما قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ فيجب أن يكون راجعًا إلى ما للعبادة به تعلق، ليكون يدخل فيما تقدم ذكره، وهو خلق الأجسام وسائر النعم التى يختص تعالى بالقدرة عليها، مما عنده يستحق العبادة، وقد بينا من قبل الكلام فى هذا الظاهر فى سورة الأنعام، فلا وجه لإعادته.

٣٦٧ - مسألة: قـالوا ثم ذكر تعـالى بعده مـا يدل على أنه الخـالق للحق والباطل، فقال ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ﴾(١).

والجـواب عن ذلك: أن ظاهره لا يدل عـلى أنه الفـاعل لهـمـا، وإنما يوجب أنه يضرب الحق والباطل، وليس يقيد ذلك فى اللغة الخلق.

والمراد بذلك: أنه يضرب الأمثال للحق والباطل، ليبـين حالهما فيرغب فى الحق، ويزجـر عن البـاطل، وظاهر الضـرب إنما يدخل فى المثـال لا فى الخلق، فإذا كان لابد من تـقدير محذوف، فبـأن يجعل المحذوف ما تقتـضيه اللغة أولى من غيره!

٣٦٨ - مسألة: ثم ذكر تعالى بعده مـا يدل على أنه لم يهد جميع الناس، وخص المؤمن بأن هداه دون غيـره، فقال: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾(٢).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يدل على أنه لو شاء لهداهم جميعًا، ولم يبيـن الوجه الذى كان يهـديهم عليه، وقـد بينا من قبـل أن هذه الوجوه

---

(١) سورة الرعد: الآية ١٧.

(٢) سورة الرعد: الآية ٣١.

obeikandi.com

تتنافى، فلا يجوز أن تراد بعبارة واحدة فيدعى فيها العموم، فإذا بطل ذلك فلابد من أن يراد به بعض الوجوه دون بعض، فإذا لم يكن الظاهر مبينًا لذلك فلابد من كونه مجلا محتاجًا إلى بيان.

والمراد بذلك: أو لم يعلم الذين آمنوا أنه لو شاء أن يكره العباد لهداهم جميعًا على جهة الإكراه، لكنه إنما أراد أن يؤمنوا طوعًا، لكى يستحقوا الثواب والنفع، وقد بينا القول فى ذلك فى مواضع.

٣٦٩ - مسألة: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أنه قد يبدو له فى الأمور، وأنه قد يريد الشىء، ثم يكرهه[١]، فقال تعالى: ﴿**يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾[٢].

ويدل ذلك على أنه لا يفعل ما يفعله بحسب الصلاح، لأنه إن فعله بحسب الصلاح لم تتغير إرادته، مع كونه عالمًا بالصالح.

والجواب عن ذلك، أن ظاهره إنما يدل على أنه يمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء، وليس فيه أن الذى محاه هو الذى أثبته، وقد يجوز ان يكون أحدهما غير الآخر، كما يجوز أن يكون هو الآخر، والظاهر لا يدل على أحد الأمرين، فمن أين المراد ما قالوه؟

وبعد، فإن المحو ظاهره لا يدل على الكراهة، ولا الإثبات على الإرادة، فكيف يصح أن يستدل بظاهره على ما قالوه؟!

والمراد بذلك عند بعض شيوخنا، رحمهم الله: أنه تعالى يمحو

---

(١) البداء: أى الظهور.

(٢) سورة الرعد: الآية ٣٩.

obeikandi.com

المعاصى المثبتة فى الصحف عند التوبة والإنابة، وقد يثبت ذلك عند الإصرار، ويثبت الطاعة عند ذلك.

ومتى حمل على هذا الوجه كان محمولا على ظاهره، فهو أولى.

وعند بعضهم: المراد بذلك أنه يمحو بعض مـا يتعبد به بأن ينسخه، أو ينسيه من صـدور الرجال، ويثبت ما يشاء، وهو الناسخ لذلك، فـذكر المحو والإثبات فيه، وأراد به ما يتعلق به من الأحكام.

وعند بعضـهم: المراد بذلك أن يمحـو عن الصحف مـا أثيبت فـيه من المباحات التى لا مدخل لما فى الثواب والعـقاب، ويثبت المعاصى والطاعات، لتعلق الثواب والعقاب بهما، وكل ذلك مما يصح أن يكون مرادًا فيجب حمل الكلام والآية عليه، دون ما ذهبوا إليه.

***

obeikandl.com

obeikandl.com

obeikandl.com

obeikandl.com

٣٧٠ - مسألة: قالوا، ثم ذكر فيها ما يدل على أن ما يقع من العبد إنما يقع بإرادته، فقال تعالى: ﴿**الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ**﴾(١) والإذن لا يجوز أن يكون إلا الإرادة التى لها يقع الخروج، دون العلم والأمر اللذين لا يؤثران فى هذا الباب.

والجواب عن ذلك؛ أن ظاهر الكلام إنما يقتضى أنه أنزل الكتاب إليه ﷺ، لكى يخرج الناس من الظلمات إلى النور، ومعلوم أنه لا يخرجهم بالقهر والإكراه، وإنما أريد بذلك أن يبعثهم على ذلك ويدعوهم إليه، وشبه الإيمان بالنور، والكفر بالظلمة، على مجاز الكلام.

وقوله تعالى: ﴿**بِإِذْنِ رَبِّهِمْ**﴾ المراد به: بأمره، لأن الإذن إذا أطلق فالأولى به الأمر والإباحة، وقد علمنا أن الإباحة لا تدخل فى العدول من الكفر إلى الإيمان، فالمراد به الأمر، وكأنه تعالى بين أنه أنزل الكتاب عليه، ﷺ، ليعدل بهم بأمر الله تعالى عن الكفر إلى الإيمان، وهذا بين.

٣٧١ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يخص بالهدى بعض عباده، والضلال بعضًا، فقال: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ**﴾(٢).

والجواب عن ذلك قد تقدم عند بيان الهدى والضلال، وينبغى أن يكون المراد فى هذا الموضع أنه يضل من يشاء بأن يعاقبه ويهلكه جزاء له على كفره، ويهدى من يشاء إلى الثواب وطريق الجنة، جزاء له على إيمانه، ولابد من تقدير حذف فى الكلام، فكأنه قال تعالى: ليبين لهم، فمن فعل قيل

(١) سورة إبراهيم: الآية ١.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٤.

obeikandl.com

يهـده، ومن رد ذلك يضله، فيكون مـا يقع فى الهدى والضـلال جزاء علـيه محذوفا ذكره، وهذا قد تقدم القول فيه.

٣٧٢ - مسألة: قالوا ثم ذكر تعـالى ما يدل على أنه يخص بالإيمان بعض عباده، فقال: ﴿**وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ**﴾(١).

والجواب عن ذلك قـد تقدم؛ لأنا قد بينا أن ظاهره لا يقتـضى الإيمان والطاعة، ولا ننكر أن يخص تعـالى بعض عباده بالنعم المتصلة بـالدنيا، وقد بينا أنه لا يمـتنع أن يريد به الإيمان أيضًـا، وبينا أن إضافـة ذلك إليه تـعالى ووصفـه بأن من نعـمه صـحيح من حـديث لم يصل المؤمن إليه إلا بألطـافه ومعونته وضروب التمكين الذى أعطاه.

٣٧٣ - وقوله بعد ذلك: ﴿**وَمَا لَنَا أَلاَّ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا**﴾(٢) يجب أن يكون محـمولا على ظاهره، وهو أنه هداهم الطريق، وفـيه دلالة على أن للتوكل تملقًا بالبيان، لأنه لولا ذلك لم يكن لقوله: ﴿**وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا**﴾ معنى.

وذلك يبين أن التوكل عليه تعالى فى باب الدين هو سلوك الطريق الذى بينه طلبًا للثواب، كـما أن التوكل عليه تعالى فى الـدنيا هو السعى فى طلب الرزق من جهته دون الجهات المحرمة.

٣٧٤ - مسألة: قالوا: ثم ذكـر تعالى بعده مـا يدل على أنه لم يهد بعض عباده إلى الإيمان والنجاة، فقال: ﴿**وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ**﴾(٣).

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ١١.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ١٢.

(٣) سورة إبراهيم: الآية ٢١.

obeikandi.com

وهذه الآية تدل على أنه تعالى جسم، ليصح أن يبرز إليه عباده.

والجواب عن ذلك؛ أنه تعالى إنما ذكر عنهم فى القيامة وقد زال التكليف وحصل وقت الجزاء، فلا يجوز أن يريد بقوله: ﴿**قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ**﴾ ما ذكروه من الإيمان.

وقوله تعالى من بعده: ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا**﴾ يدل على أن المراد بما تقدم ذكره من الهدى ما يتصل بما يتعذر التخلص منه، فإذًا يجب أن يكون المراد بذلك أنه تعالى لو جعل لهم إلى النجاة طريقًا لنجوا، وتخلصوا، وخلصوا أتباعهم، فإذا لم يجعل لهم إلى ذلك طريقًا فالنجاة فيهم وفى أتباعهم ميئوس منها، ولذلك قوله: ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا**﴾.

وقد قيل: إنهم أرادوا بذلك أنه تعالى لو هداهم فى دار الدنيا إلى ما اختاروه من الكفر، بأن جعله دينًا صحيحًا، لهدوا أتباعهم الذين دعوهم إلى طريقهم! والأول أقوى.

٣٧٥ - وقوله تعالى من بعد: ﴿**وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الأَمْرُ**﴾ وفرغ من ذكر القضاء ﴿**إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ**﴾[1].

يدل على تنزيه القديم تعالى من القبائح؛ لأنه تعالى لو كان هو الفاعل لها لما صح أن يوصف بأنه المحق فى الوعد، ويجوز فيه أعظم مما يقع من الشيطان؛ لأنه الفاعل فى العباد المعاصى أجمع، وفى الشيطان الدعاء إلى الضلال والترغيب فيه.

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٢٢.

obeikandl.com

٣٧٦ - وقـوله تعالى من بعـد: ﴿**وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلاَّ أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنفُسَكُم**﴾[1] يدل على بطلان القول بالجـبر من جهات:

منها: أنه تعـالى لو كان الخالق فـيهم الضلال لم يصح وصـفهم بأنهم استجابوا لـلشيطان، لأنه المستجيب لغيـره إنما يوصف بذلك إذا اختار لأجل قوله مـا لولاه لكان يصح أن يختار خـلافه، ولذلك لا يوصف من رُمِى من شاهق فانهبط إلى الأرض أنه يستـجيب فى ذلك لغيره، لما لم يمكنه الانفكاك منه.

ومنها: أنه أضاف اللوم إليهم ونفاه عن نفسه، ولو كان تعالى هو الذى خلق فيـهم الضلال والكفر لكان الواجب فى الخطاب أن يقال: فـلا تلومونى ولوموا خالقكم الذى فعل فيكم الكفر، وأوجـبه بالقدرة الموجبة له، وجعلكم بحيث لا محيص لكم، وبطلان ذلك يبين صحة ما نقول.

ومنها: أن الوجـه الذى له زال اللوم عن الشيطان - علـى قولهم - هو موجود فى العبد نفسه، فهو بأن يزول عنه اللوم أحق، لأنه بدعائه إياهم إلى الضـلال لم يخلق فـيـهم ذلك ولا اضطـراهم إليـه، ولا أزالهم عن طريقـة الاختيار وأمـا العبد فحاله مع الكفر فى ذلك أبعـد! لأنه لم يفعله ولا حصل له سبيل إلى إزالته عن نفسه؛ لأنه تعـالى هو المختار لفعله فيه، ولا يجوز أن يقف اختياره على إرادته، فكان يجب أن يكون بزوال اللوم عنه أحق.

ومنها: أنه كان يجب - على قولهم - أن لا يكون لهذه المخاطبة الجارية بين الشيطان ومن اتبعـه معنى؛ لأنه تعالى هو الذى فعل فيه الـدعاء، وفيمن

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٢٢.

obeikandl.com

اتبعه الاستجابة، وهما كالظرف لفعله، فما وجه هذا الخطاب الذى يقتضى تحقيق الدم فى أحدهما دون الأخر؟ وقد كان الأولى أن يظهر العذر ويذكر أنهما محمولان على ما وقع فيهما، مضطران إليه، فاللوم عنهما جميعًا زائل.

٣٧٧ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يفعل الإيمان والتوحيد فى القلوب والألسنة وثبتهما، فقال تعالى: ﴿**يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ**﴾(١).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أنه يثبت الذين آمنوا، وليس فيه بيان الأمر الذى يثبته عليه، وقوله تعالى: ﴿**بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ**﴾ لا يدل ظاهره على أنه الأمر الذى يثبته عليه، بل يحتمل أن يراد به به أنه يثبته لأجل ذلك، كما قال تعالى: ﴿**يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ**﴾(٢) وكما قال: ﴿**فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا**﴾(٣) إلى ما شاكله، فلا يصح إذًا أن يتعلقوا بالظاهر.

والمراد بذلك: أنه تعالى يثبتهم فى نعيم الدنيا وفيما يختصمون به من الإكرام والتعظيم فى الآخرة، ويثبتهم فى الثواب والنعيم لأجل القول الثابت الذى هو الإيمان وسائر الطاعات، وعبر من ذلك جميعه بالقول، على طريق المجاز، كما يعبر عن الدين بكلمة الحق، وكما يقال: إن فلانًا يفعل بمذهب أبى حنيفة، ويراد بذلك أنه يدين به ويتمسك.

وقد قيل: إن المراد بذلك أنه يثبتهم لأجل الإيمان، بأن يفعل بهم زيادات الهدى من شرح الصدر وسكون النفس.

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٢٧.

(٢) سورة يونس: الآية ٩.

(٣) سورة النساء: الآية ١٦٠.

obeikandl.com

وقد قيل: إنه يثبتهم بالقول الثابت الذى هو الوعد والترغيب على الإيمان؛ لأنه داعية لهم إلى الثبات عليه واستجلاب نعيم الآخرة. والأول أقوى.

٣٧٨ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما بدل على أن الفلك يجرى فى البحر بإذنه، وقد يجرى فى كثير من الأحوال باكتساب العباد، وذلك يوجب أنه إنما يقع بمشيئته وإرادته، فقال:

﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾(١).

والجواب عن ذلك: أن الأمر إذا أطلق فحمله على الإرادة توسع، ولا يصح التعلق بظاهره، ويجب أن يتأول الكلام على أنه يجرى بما يختاره من الفعل فيه، لكنه لما كان يستجيب وينقاد فيما يريده فيه، قيل إنه بأمره؛ كما قال: ﴿فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾(٢) وكما قال: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾(٣).

٣٧٩ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يفعل فى العبد مجانبة عبادة الأصنام فقال: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾(٤).

فدعا الله تعالى أن يجعله بهذه الصفة.

والجواب عن ذلك: أن ظاهر الدعاء إنما يقتضى أن الداعى أراد منه تعالى ذلك الأمر الذى سأل، وهل ذلك مما يفعله أم لا، وهل يفعله مع بقاء

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٣٢.

(٢) سورة غافر: الآية ٦٨.

(٣) سورة فصلت: الآية ١١.

(١) سورة إبراهيم: الآية ٣٥.

obeikandl.com

التكليف أم لا، وكيف الحال فيـه إذا فعله؟ لا يعلم بهذا الظاهر، فمن أين أن الأمر على ما قالوه؟

ويجب أن يكون المراد بذلك، أنه سأل اللـه تعالى أن يلطف له بما عنده يجتنب عبادة الأصنام، ودعا مثل ذلك لبعض ولده.

٣٨٠ - وقوله تعالى من بعد ﴿**رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي**﴾[1] يجب أن يحـمل على مثل مـا قلناه؛ لأنه إنما سـأل اللطف الذى عنده يختـاره إقامـة الصلاة «وقد بينا أنه متى لم يحمل الدعاء على هذا الوجه لم يكن فيه فائدة؛ لأنه تعـالى إن فعل الصـلاة ومجـانبة الكفـر، فلابد من أن يكونوا كـذلك، وسألوا أم كفوا عن السؤال.

وإن لم يفعل فيهم ذلك فالحال واحدة، فلا يكون المسألة - على قولهم - فائدة ومعنى، ولا الرغبة إليه تعالى فى أن يجعلهم بهذه الصفة فائدة، وإنما يفـيد ذلك على مـا نقول، لأنه تعـالى وإن كف وأزاح العلة، فقـد يصح أن يكون فى مقدوره ما إذا فعله اختار المكلف عنده الإيمان والطاعة، ولولاه كان يصح أن يكون فى مقـدوره ما إذا فعله اختار المكلف عنـده الإيمان والطاعة، ولولاه كان يضل ويعصى، فيحسن منه الرغبة والمسألة، على ما ذكرناه.

٣٨١ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعـده ما يدل على أن المكر من قبله، فقال: ﴿**وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ**﴾[1].

والجواب عن ذلك؛ أن ظاهره لا يدل علـى أنه الفاعل لذلك، لأن هذه الكلمة تقع محتملة قد يراد بها الفعل، كما يراد بها غيره، فلا ظاهر له إذًا.

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٤٠.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٤٦.

obeikandi.com

ويفارق هذا ما تعلقنا به من أنه تعالى قال فى تحريفهم: ﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾[1] إن ذلك يدل على أنه ليس من فعل، لأن مـا هو من فعل الفاعل لا ينفى أن يكـون من عنده، وقـد يقـال فى الشىء؛ إنه عـنده، «ومن عند، لا على طريقة الفعلية، والإثبات فيه يفارق النفى.

وبعـد، فإن قـولنا فى الشىء: إنه من عنده لو دل على أنه فـعله لكان القول بأنه عنده، لا يدل على ذلك، لأن الأول يؤذن بحصوله من قبله، على بعض الوجوه، والثانى لا يؤذن بذلك، ولهذا جوز أن يقال: عنده فلان مال، ولا يقال من عنده المال، إذا لم يكن له فيه صنع.

ويقال: عند فلان خبـرى وما أنا عليه، بمعنى: أنه عالم به وإن لم يكن ذلك من قبله، ولا يقال فيـما حل هذا المحل: إنه من عنده ولا صنع له فيه. فإذا ثبت أنه لا ظاهر له، فالمراد بذلك أحد أمرين:

إما أنه عالم بحال مكرهم، وأنه غير مؤثر فيما أراده:

وإما أن عنده معاقبتهم على مكرهم، من حيث لا يشعرون.

ثم يقال القوم: لو كان مـاذكرتموه يدل على أن المكر من قبله لما جاز أن يضيفه إليهم، فيـقول: مكرهم، ولما جاز أن يذمهم عليه! وذلك يدل على ما قلناه فى تأويله.

وبعد، فـإنه تعالى نسب المكر إليهم، ثم بـين أنه عنده، فإن أراد به أنه فعله أدى ذلك إلى التناقض من حيـث يوجب أن يكون مكرهم، ويكون فعلا له تعالى، وإن كان كذلك فإضافته إليه لا وجه له!

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٧٨.

obeikandi.com

وبعد، فإن «عند» لا تستعمل إلا فى موجود، لأن المعدوم لا يصح ذلك فيه إلا مجازًا، فإذا صح ذلك، ثم وقع منهم المكر ووجد، فيجب أن يكون فى تلك الحال عنده تعالى، وفى تلك الحال قد خرج من أن يكون فعلا له، وذلك يوجب إثبات الفعل فى حال يجب نفيه، وهذا الحال، فيجب أن يكون المراد بالظاهر ما قلناه.

٣٨٢ - مسألة: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أنه جسم يصح أن يُبرز إليه، فقال: ﴿**وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ**﴾(١).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يدل على ما توهموه؛ لأنه لم يقل؛ برزوا إليه، فيقرب أن يكون له ظاهر، وإنما قال؛ يبرزوا له، وهذا قد يذكر ويراد به الغرض، كما يقول القائل: صليت لله، وحججت له، وطفت. والمراد بذلك أنه فعل ذلك لأجله على جهة التقرب، فمن أين أن ظاهر ذلك أنهم ظهروا له فى مكان واحد؟

والمراد بذلك، أنهم برزوا المحاسبة والجزاء، وفى آخر الآية دلالة عليه؛ لأنه تعالى قال: ﴿**لِيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ**﴾(٢)... فبين بذلك أن بروزهم لهذا المعنى، ولو كان بروزهم لله تعالى من جهة الانكشاف فى المكان لم يكن لهذا القول فائدة! وإنما تقع به الفائدة إذا أراد ما ذكرنا.

أو يريد به: أنهم برزوا إلى حيث لا يجرى فيه إلا حكمه تعالى، فيكون كقولنا، إن فلانًا ارتفع إلى الأمير، والمراد بذلك أنه الذى يقوم بفصل أمره دون غيره.

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٤٨.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٥١.

obeikandi.com

٣٨٣ - وقد قال أبو على، رحمه الله، فى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾[1] إن ذلك يدل على بطلان قول المجسمة، لأنه لو كان جسمًا لوجب كونه متكامًا بآله، ولو كان كذلك لوجب ألا يصح منه الإسراع فى المحاسبة والجمع بين الكل فيه، وفى وقت واحد، خصوصًا على قول من يثبته بصورة آدم، «على ما ذهب إليه بعضهم، تعالى الله عن ذلك!

٣٨٤ - وقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ يدل على العدل؛ لأنه لو جاز أن يفعل القبيح لجاز أن يبتدئ بالثواب والعقاب من لا يستحقه، فكان لا يعلم فيما يفعله من ثواب أو عقاب أنه جزاء.

وبعد، فإن كان تعالى فعل العباد الطاعة والمعصية، فيجب أن يكون مجازيًا لنفسه دونهم، لأنه لا يصح أن يكون الفعل من قبله، ولولاه لم يقع منهم ألبتة، ثم يجازيهم.

ولو كان كما يذهبون إليه من أن للعبد يكتسب حقيقة، كان لا يصح أن يجازيهم، لأنه كان يجب أن يكون هو الموجب بخلقه أن يكونوا مكتسبين على وجه لا محيص لهم منه، لأنه متى خلق الكسب والقدرة فلابد من وقوعه، وإذا هو تعالى لم يخلقها استحال وقوعه، وهذا يوجب أن يجازيهم بما لم يمكنهم مفارقته والخلوص منه على وجه، وهذا، فى أن المجازاة تقبح منه، بمنزلة مجازاة الإنسان على ما لا يتعلق به ألبتة.

***

(١) سورة إبراهيم: الآية ٥١.

obeikandi.com

obeikandl.com

obeikandl.com

٣٨٥ - دلائل: أ - وقـوله: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾[١] قـد صح أنه تهديـد وتقريع والمقـصـد به بعثـهم على الطاعـة، والعدول عن خلافها، ولا يصح ذلك وليس للعبد فعل، كما لا يصح التوبيخ واللوم والذم إلا على فعل، ولو كان تعالـى هو الخالق للأكل والتمتع لما صح أن يهددهم عليه.

ب - وقوله تعـالى: من قبل ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[٢] يدل على أنهم كانوا يمكنهم الإسلام، ولولا ذلك لما تمنوه على هذا الحد.

جـ - وقوله تعالى: من بعد ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾[٣] يدل على أنه ليس فاعلا للقبيح، لأنه لو جـاز أن يفعله كان لا يؤمن أن ينزلهم بغير حق، بل كان لا يوثق بشيء مما أنزل من الرسل والكتب.

د - وقد بينا من قبل أن قوله: ﴿مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ﴾[٤] يدل على مـا نقـوله فى الآجـال، وأنه الوقت الذى يعلم أن مـوته وهلاكـه يحصل فيه، فلا يجوز أن يتقدم أو يتـأخر، وإن كان تعالى يقدر على تقديمه وتأخيره، لكنه إذا حكم بأنه يحدث فى ذلك الوقت لم يجز خلافه.

٣٨٦ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى فيـها ما يدل على أن الكفر من قبله، فقال: ﴿كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الأَوَّلِينَ﴾[٥].

---

(١) سورة الحجر: الآية ٣.

(٢) سورة الحجر: الآية ٢.

(٣) سورة الحجر: الآية ٨.

(٤) سورة الحجر: الآية ٥.

(٥) سورة الحجر: الآيتان ١٢، ١٣.

obeikandi.com

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يدل على ما قالوه، من وجوه:

منها: أنه لم يتقدم للكفر ذكر، فترجع الكتابة إليه، والذى تقدم ذكره هو القرآن الذكر، فى قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] فيجب أن يكون هو المراد.

ومنها: أن سلوك الشىء فى المكان من صفات الأجسام دون الأعراض، وهو يمنزلة الورود والوصول والمرور، فى أنه لا يصح إلا فى الجسم، وظاهره لا يدل على ما قالوه، لأن الكفر يحل القلب ولا يسلكه، ومتى قالوا فيه إنه مجاز فقد تركوا الظاهر.

ومنها: أنه تعالى قال بعده: ﴿لا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الأَوَّلِينَ﴾[2] وإنما أراد الذكر دون الكفر، فكذلك القول فى الكتابة الأولى، لأنهما جميعًا تعودان إلى مذكور واحد.

فإن قال: إذا حملتم الآية على أنه أريد بها الذكر، والذكر عرض، فقد دخلتم فيما عبتم علينا.

قيل له: إذا لم تحمله على الذكر لأن الظاهر يقتضيه، لكن على وجه المجاز، ودللنا عليه بما تقدم ذكره، وأنتم أردتم التعلق بظاهره وبينا أنه لا ظاهر لكم فيه.

على أن للذكر فى هذا الباب مزية، وذلك أنه تعالى إذا أسمعهم ذلك وأورده عليهم، حتى قرع أسماعهم، صار بمنزلة السالك إلى القلب والوارد عليه، وحل محل الجسم إذا ورد على جسم، وليس كذلك حال الكفر، لأنه

---

(١) سورة الحجر: الآية ٩.

(٢) سورة الحجر: الآية ١٣.

obeikandl.com

يبتدأ به فى القلب، فلا يصح فيه معنى السلـوك، لا مجازًا ولا حقيقة، يبين ذلك أنه خص القلب به لما كان المقصد بإيـراد الذكر أن يفهم القلب ثم يعمل به، ولو كان المراد به الكـفر والمعصيـة لم يكن للقلب فيـه مزية، لأنهمـا قد يخلان فى غيره، كما يخلان فيه!

ثم يقال لهم: لو كان تعالى يسلك الكفـر فى قلبوهم لم يجز أن يذموا ويكلفهم تركه، ولما جاز أن يقول تعالى، على جهة التوبيخ، ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ﴾[1] إلى غير ذلك!

فإن قال: فلمـاذا خص المجرمين بالذكر، وهو تعـالى يورد القرآن على الجميع؟

قـيل له: إنه تعـالى أراد أن يبـين لـهم أنهم وإن عـدلوا عن الإيمـان بالرسول عليـه السلام والذكر، واجتـهدوا فى جحدهمـا، فلابد من أن يورد ذلك على قلوبهم، فيكون مزيجا للعلة ومقيما عليهم الحجة، وليبين أنهم من قبل أنفسهم أتوا، لا من بله تعالى، وذلك مما لا يتأتى فيمن قد آمن، فلذلك خصوا بالذكر.

٣٨٧ - مسألة: قالوا: ثـم ذكر تعالى بعـده ما يدل على أن المعـاصى من عنده، فقال: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَائِنُهُ﴾[2].

والجـواب عن ذلك: أن ظاهره يقـتـضى أنه لا شـىء إلا وله عند الله مكان، لأن الخزائن هى الأمـاكن التى تدخر فيها الأشـياء، وهذا لا يصح فى أفعال العباد؛ لأنه لا يمكن فيها أن تكون فى مكان، ولا يصح - أيضًا - قبل

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠١.

(٢) سورة الحجر: الآية ٢١.

obeikandi.com

وقوعها من العباد أن تكون موجوده، فضلا عن أن تكون فى مكان، يبين ذلك أنه تعالى قال بعده: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾[1] فيجب أن يكون المراد به ما يصح أن يتزل، وذلك لا يصح فى أفعال العباد، فلابد إذا من تأويله على خلاف الظاهر. فبطل تعلقهم!

والمراد بذلك؛ ما ينزله تعالى هو الغيث الذى يحمله السحاب، ولذلك قال تعالى بعده: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾[2].

ومتى حمل على هذا الوجه حمل على ما يصح كونه فى الأماكن، ويصح فيه الإنزال، ولذلك قال تعالى بعده: ﴿فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾[3] فنبه على أنه تعالى خزنه فى مكان مخصوص ثم أنزله، وأنه ينزل ذلك بقدر الحاجة إليه، على ما قال: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾.

ولو حمل على سائر ما يريده تعالى من أمر العباد، ويكون المراد بذكر الخزائن لذلك الاقتدار، لصح أيضًا، وعلى الوجهين جميعًا سقط تعلق المخالف به، يبين ذلك أنه لا يصح عند الأمة إضافة القبائح إلى خزائنه الفساد والكفر، وإنما تضاف إليها الرحمة والنعمة، كما قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[4] إلى غير ذلك، وكل ذلك يبين بطلان تعلقهم به.

٣٨٨ - دلالة: وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَىٰ أَن يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾[5] يدل على أنه كان قادرًا على السجود؛ لأن من ليس

---

(١) سورة الحجر: الآية ٢١.

(٢) سورة الحجر: الآية ٢٢.

(٣) تتمة الآية: ٢٢.

(٤) سورة الإسراء: الآية ١٠٠.

(٥) سورة الحجر - الآيتان ٣٠، ٣١.

obeikandi.com

بقادر على الشيء لا يوصف بالإباء والامتناع، كما لا يوصف بالإيثار والاختيار، ولذلك لا يقال فى الزمن؛ إنه أبى المشى، وفى الأخرس: إنه يأبى الكلام، وإنما يقال ذلك فى المتمكن.

٣٨٩ - مسألة: قالوا ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يضل ويغوى، فقال: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾(١).

والجواب عن ذلك قد تقدم فى سورة الأعراف، وبينا أن المراد بذلك هو الحرمان والخيبة، وأن ذلك فائدته فى اللغة، وإن كان قد يراد به غيره، يبين ما ذكرناه أن إبليس جعل ذلك كالعلة فى أنه يزين لهم الفساد، ولا يليق ذلك بالضلال؛ لأن إضلاله تعالى لا يكون داعيا له إلى ذلك، وتخييبه يجوز أن يكون داعيا له إليه، فكأنه قال: وإذا قد حرمتنى الثواب وجنبتنى الإحسان وحكمت على بالعقوبة؛ فأصير فى ذلك شركاء يستحقون ما أستحقه، لأن المشاركة فى النقمة قد تسأل فى الدنيا على بعض الوجوه.

وقوله تعالى، حاكيًا عنه: ﴿وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ يمكن حمله على التخييب أيضًا، فكأنه قال لأخيبهم بأن أنسب إلى كفرهم وضلالهم بالتزيين والدعاء ويمكن أن يحمل على الإضلال والإهلاك، فيكون سببًا للحرمان.

٣٩٠ - فأما قوله تعالى من بعد: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾(٢) فإنه يدل على ما نقوله فى أفعال العباد؛ لأنه تعالى لو خلق فيهم الضلال لم يكونوا متبعين له.

وكان يجب أن يكون له على من اتبعه من السلطان الأعلى مثل من لم يتبعه؛ لأن ما يقع عند دعائه إليه هو الفاعل [له] فيهم، فيفعل فى البعض

(١) سورة الحجر: الآية ٣٩.

(٢) سورة الحجر: الآية ٤٢.

obeikandl.com

الضلال والـقبول، وفى البـعض الامتناع والإيـمان، فكان لا مـعنى للتفـرقة بينهما!

ثم يقال للقوم: إذا كان تعالى يفعل فيمن اتبع إبليس الضلال والغواية، كما يفـعله فى إبليس، فلم أصاف إلى نفسه ضـلال إبليس، دون ضلال من اتبعه، فقال: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾، ثم قال: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ويجب - على مذاهبهم أن يكون كأنه قال: بما أغويتنى لتغويهم، لأن كلا الأمرين من قبله، ولولا خلقه فيهم لما حصل.

٣٩١ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعـده ما يدل على أنه ينزع الكفر من القلوب بفعل الإيمان، فقال تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾(١).

والجواب عن ذلك: أن «الغـل» لا يدل على الكفر ولا يفـيده، ولذلك يصح فى الكافر أن يقال: ليس فى قلبه غل ولا غش، إذا سلم الناس غائته، وزال عنه الحسد والتنافس، فالظاهر إذن لا يدل على ما قالوه.

وبعد، فـإن الآية واردة فى أهل الجنة، فيـجب أن يكون المراد بهـا بيان مفارقتها للدنيا فى المنافسات وضروب الحسد والبغضاء؛ لأن الآخرة ليست دار تكليف، فيزول الكفـر عن القلوب بالإيمان، ولأن من أهل الجنة من لم يكن فى قلبه الكفر قط، كالأنبياء وغيرهم، فلا يمكن حمل الآية على ما قالوه.

والمراد بها: أن مـا يحلق القلب من طلب الرتب، والاعـتصام بقـصور الأحوال لا يلحق أهل الجنة؛ لأنه تعالى قصـرهم على ما أعطاهم، وصيرهم فى هذا البـاب بمنزلة الواحد منا الآن فـى أنه لا يطلب مرتبـة الرسول عليـه السلام فى التبجيل والتعظيم، ولا يلحقه بفقد ذلك غم.

(١) سورة الحجر: الآية ٤٧.

٣٩٢ - وقوله تعالى من بعد: ﴿**لا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ**﴾[١] يدل على أن فى الدنيا يصيبهم ذلك، ولو كان فعلهم من خلقه تعالى لكان لا يصح عليهم النصب والتعب، كما لا يلحق الزنجى بلونه التعب.

٣٩٣ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يقدر على المعاصى وسائر أفعال العباد، ويقضيها، فقال: ﴿**إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ**﴾[٢].

ثم قال بعده: ﴿**وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ**﴾[٣].

والجواب عن ذلك: أن ظاهر قوله: ﴿**إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ**﴾ إنها لمن الباقين، فحبر تعالى أنها خارجه عن جملة من ينجو من آل لوط، داخلة فى جملة من يهلك، فمن حيث بقيت فى جملتهم وأخبر تعالى بذلك فيها، جاز أن يطلق فيها لفظة التقدير، والمراد بذلك الإخبار عن حالها.

ولو كان المراد بذلك ما فعله بها مع قوم لوط، لكان ذلك غير دال على ما ذكره أن الذى حل بها وبهم هو من فعله تعالى، لا من أفعال العباد. ولهذا استدللنا بهذه الآية على أن لفظة «القدر» قد تطلق على أفعال العباد، على بعض الوجوه، من حيث أخبر تعالى عنه وحكم به.

فأما قوله تعالى: ﴿**وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ**﴾ فالمراد به الإعلام والإخبار، ولذلك قال بعده: ﴿**أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ**﴾ ولا يليق ذلك إلا بأن يكون المراد بما تقدم: الإخبار دون الإيجاد. وقد بينا من قبل الكلام فى القضاء والقدر، وما يجوز على الله، وما لا يجوز، فلا وجه لإعادته.

---

(١) سورة الحجر: الآية ٤٨.

(٢) سورة الحجر: الآية ٦٠.

(٣) سورة الحجر: الآية ٦٦.

obeikandi.com

وقد قال بعض شيوخنا رحمهم الله، إن «القضاء» فى حقيقة اللغة: هو الفراغ من الشىء وبلوغ آخره ونهايته، وإذا استعمل «ذلك فى الخبر فمن حيث يدل من حال الفعل على ما ذكرناه، ولهذا يقال فيما يتم ويلزم عند حكم الحاكم: إنه قضاء، ويقال فى سائر ما خلقه تعالى: إنه يقضى به، من حيث خلقه على تمامه، فيما تقتضيه المصلحة، وهذا هو المراد بقوله: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِ**﴾(١).

ولهذا لا يوصف الخبر بأنه قضى به إلا إذا اقتضى فى المخبر هذه الفائدة، فيقال فى خبر الحاكم إذا كان ملزمًا للحق: هو قضاء منه، ولا يقال فى خبر غيره ذلك.

فعلى هذا يجب أن لا يقال: إنه تعالى قضى أعمال العباد الحقيقة، لأنه لم يخلقها على تمام، ويقال فى أخباره على أحوالها ذلك، على جهة التعارف، لما حقق ذلك فيها، ويقال فى إلزامه المطلف الواجبات ذلك، لما صار فى الحكم بهذه الصفة؛ لأن الإلزام آكد من الإخبار، ولذلك لم يطلق شيوخنا رحمهم الله على أفعال العباد أنها بقضاء الله، دون التقييد، لئلا يوهم الفساد، وما يلا جوز القول به فى الدين!

٣٩٤ - دلالة: وقوله تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلاَّ بِالْحَقِّ**﴾(٢) يدل على أنه تعالى لا يفعل القبيح؛ لأنه لو فعل الكفر وسائر المعاصى - وهى من حيث محلها بين السموات والأرض يقال إنها بينهما - لوجب أن يكون الكفر حقًا، وكذلك المعاصى، ولو جاز إطلاق ذلك عليه لجاز أن يكون صوابًا وحمة!

---

(١) سورة النمل: الآية ٧٨.

(٢) سورة الحجر: الآية ٨٥.

obeikandl.com

ويدل من وجه آخر على ما نقوله، وذلك أن قوله: ﴿إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾ يقتضى أنه خلقهما وما بينهما على وجه لا يكون عبثًا، بل يكون حكمة، وذلك لا يتم مع القول بأنه يخلق القبائح، وأن كل ما يفعله: الحال فيه واحدة، من حيث كان الأمر أمره والعباد عباده، فله أن يفعل فيهم ما يشاء على ما يقوله القوم!

٣٩٥ - وقوله تعالى بعد ذلك: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾(١).

يدل على قولنا فى العدل؛ لأنه تعالى لو خلق فيهم المعصية والطاعة لما صح أن يسألهم، بل كان ينبغى أن يكون سائلا نفسه عما خلقه فيهم، ولم سكن لإضافته إلى أنه علمهم معنى ولا فائدة.

٣٩٦ - وقوله تعالى من قبل: ﴿وَإِن كَانَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾(٢).

يدل على قولنا؛ لأن الانتقام والمجازاة لا تصح من الفاعل إلا على فعل غيره فكما لا ينتقم من نفسه، فكذلك لا ينتقم لأجل فعله.

***

(١) سورة الحجر - الآيتان ٩٢، ٩٣.

(٢) سورة الحجر - الآيتان ٧٨، ٧٩.

obeikandl.com

obeikandl.com

obeikandl.com

obeikandl.com

٣٩٧ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه خص بالهدى بعض المكلفين دون بعض، فقال تعالى: ﴿**وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**﴾(١).

والجواب عن ذلك أن ظاهره إنما يقتضى أن عليه تعالى قصد السبيل، ليكون مزيحًا لعلة المكلف ومبينًا له ما كلفه، ليفصل بينه وبين الخارج عنه، وأنه لو شاء الهدى الخلق أجمعين، ولم يبين ما الذى أراده بالهدى، وقد علمنا أنه لا يجوز أن يريد بالهدى الدلالة والبيان؛ لأن ذلك ينقض صدر الآية؛ ويدل على أنه لم يفعل ما عليه أن يفعله، وما التزمه بالتكليف، وتعالى الله عن ذلك، فإذا يجب أن يكون المراد به الثواب.

وقد بينا من قبل: أن الأصل فى الهدى هو الفوز والنجاة، وأن الأدلة إنما توصف بذلك، من حيث تفضى إليه، فمتى حملناه على هذا الوجه لم يخرج عن الحقيقة، فكأنه تعالى قال: على بيان السبيل الحق الذى من سلكه فاز، وفى السبيل ما هو جائر وباطل، وخارج من الاستقامة، ويفضى بصاحبه إلا الهلاك؛ ولو شئت لأثبت الجميع، لكن لا أفعله إلا بمن يستحقه ممن يسلك قصد السبيل.

ثم يقال للقوم: لو كان تعالى هو الذى يخلق فيهم الهدى، ويوجبه بالقصد والإرادة لم يكن لقوله: ﴿**وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ**﴾ معنى؛ لأنه إذا جعلهم كذلك فقد حصلوا مهتدين، بين لهم ذلك أم لم يبين. فالآية إذًا دالة على قولنا فى العدل.

---

(١) سورة النحل: الآية ٩.

obeikandi.com

ويجوز أن يحمل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ على أنه لو شاء أن يحملهم ويلجئهم إليه لفعل، على نحو ما بيناه من قبل فى نظائر هذه الآية وقد بينا هناك أن لا ظاهر لأمثاله، فلا وجه لإعادته.

٣٩٨ - مسألة: قالوا ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه المختص بأن يفعله ويخلق، دون غيره، فقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾(١).

ثم قال بعده: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾(٢).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يوجب أن من يخلق ليس كمن لا يخلق وأن من يدعونه من دون الله، من الأصنام لا يخلق، وهذا مما لا خلاف فيه فمن أين أن غير الله تعالى لا يجوز أن يفعل إذا كان حيًا قادرًا.

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ﴾ ليس فيه بيان أن من يخلق: هو الله تعالى فقط، فكيف يصح تعلقهم بهذا الظاهر، وقد علم أن لفظة: «من» تتناول الواحد من العقلاء وتتناول الكثير، فلا دلالة إذن فيما قالوه.

وبعد، فلو صح أن يستدل به، كان لا يدل إلا على أن غيره تعالى لا يخلق وليس فيه أنه لا يفعل، وقد بينا أن إطلاق الخلق إنما يصح فى الله عز وجل، لما كان مقدرًا لجميع ما يحدثه، ولا يخرج شىء من أفعاله عن هذه الطريقة، دون من يختلف حاله فيما يحدثه مرة بقدر ومرة ببخت، ومتى استعمل ذلك فى أحدنا، فعلى تقييد وبيان.

والمراد بالآية تبكيت عبادة الأصنام وتوبيخهم على عبادتهم، من حيث لا يصح منها أن تخلق وعدولهم وتنعم عن عبادة الله الذى هو الخالق

---

(١) سورة النحل: الآية ١٧.

(٢) سورة النحل: الآية ٢٠.

obeikandl.com

للأعيان، والمنعم بسائر وجوه الإنعام، ولذلك قال في الآية الثانية: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ فبين معنى ما ذكرناه، بما أن ذكر نعمه وأنها لا تحصى، منبهًا بذلك على أنه المختص باستحقاق العبادة، من حيث يختص بخلق النعمة التي بها يستوجب العبادة، وهذا ظاهر.

فإن قال: فقد كان فيمن يدعون من دون الله من هو فاعل في الحقيقة عندكم، كنحو من عبد عيسى وغيره، فيجب أن يدل ذلك على أنه لا يجوز أن يخلق!

قيل له؛ المقصد بالكلام هو من يعبد الأصنام، ولذلك قال بعده: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾[1] ولو دخل تحته ما ذكرته لكان ما تقدم يسقطه؛ لأنا قد بينا أن العبد لا يخلق على الإطلاق، وقد بينا - أيضًا - أن ما به تستحق العبادة لا يصح من العبد أن يفعله، وكل ذلك يسقط ما ذكرته.

٣٩٩ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن العبد قد يؤخذ بذنب غيره، فقال تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[2].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يدل على أنهم يحملون أوزارهم الذين أضلوهم ودعوهم إلى ما هم عليه من المذاهب، وهذا القدر مما لا يقول به القوم؛ لأن أحدًا منهم لا يقول إن للعبد يستحق عقوبة غيره إذا كان مكلفًا، ومن قال منهم: إن الطفل يؤخذ بذنب أبيه، لم يقل بمثله في المكلف، إلا من قال منهم آخرًا: إن لله أن يفعل بهم من العقوبة ماشاء،

---

(١) سورة النحل: الآية ٢١.

(٢) سورة النحل: الآية ٢٥.

obeikandi.com

وهذا القائل يجـوز أن يعاقب الله الأنبيـاء وأن يبتدئ المكلف العقـوبات، فلا وجه لأن ستدل بهذه الآية مع هذا القول.

وبعد، فإن الظاهر يوجب أنهم يحملون أوزارهم غيرهم، وذلك يوجب فى ذلك الغيـر أن يزول عنه ذلك الوزر، ومتى قالوا: فـالمراد مثل أوزارهم، فقد تكروا الظاهر!

والمراد بالآية: أنهم يحملون أوزارهم، من حـيث ضلوا وأخطئوا، ومن أوزار من دعـوهم وأضلوهم من حيث كـانوا السـبب فى ضلالتـهم، ويكون المراد بذلك أن وزرهم يعظم من حـيث تأسى بهم القـوم فى الضـلال، على مثال مـا روى عنه ﷺ فى قوله: «من سن سنة سيئة فـعليه وزرها ومثل وزر من عمل بها».

وقد بينا أن فـعل الضال يعظم ما يستـحق عليه، من حيث يكون سـببًا لضلال الغـير، كما تعظـم الطاعة بالتأسى، وعلى هذا حـملنا أمر النبى ﷺ على أنه إنما زاد فى الفضل على سائر الأنبياء عليهم السلام مع قصور فى المدة وكثرة المشقة، عن كثير منهم، من حيث كثر مستجيبوه والمتبعون.

ويبين صحة هذا التـأويل، قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم﴾ فنبه على أنهم يحـملون البعض من ذلك، وفـيما أقـدموا عليـه يحملون الأوزار كاملة، وهذا إنما يتم علـى هذا التأويل، وإلا فلم صار البـعض بأن يحملوه، من حيث أضلوهم، بأولى من بعض؟

ويجوز أن يريد تعـالى بذلك أنهم يحملون أوزارهم إضلالهم غـيرهم، ومن حيث تعلق هذا الإضلال بغيرهم جاز أن يقول: يحملون أوزارهم.

وقـد قـال أبو على، رحـمـه الله: إن هذه الآية تدل على أن المعـارف

obeikandi.com

ليست ضرورة من حيث قال: ﴿يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ولو كانت باضطرار لما صح ذلك، ولكانوا مع فقد العلم غير ضالين.

وتدل الآية على قولنا، وذلك أنه إن كان تعالى هو المضل، لم يكن لإضافة ضلالهم إليهم معنى، مع أنه تعالى هو الذى خلقه فيهم على وجه لولاه لكانوا لا يضلون، حصل الدعاء أو لم يحصل.

٤٠٠ - **مسألة**: قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه جسم يجوز عليه الحركة والإتيان، فقال تعالى: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ﴾(١).

والجواب عن ذلك أنه ليس فى المشبه أحد يجوز على الله تعالى ما يقتضيه هذا الظاهر، من أنه تعالى يأتى من القواعد، وأنه كائن فى هذه المواضع، فلا يجوز تعلقهم به.

والمراد بذلك ظاهر فى أول الآية وآخرها؛ لأنه تعالى بين أنهم مكروا وأقدموا على ما يوجب تعذيبهم، ثم بين أنه أتاهم عذاب الله تعالى من قواعد البنيان، فخر عليهم السقف وانخسفت بهم الأرض، ومتى لم يحمل على هذا لا يصح كونه عقوبة على مكرهم.

وقوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾(٢) يقتضى تعلق ذلك بما تقدم ذكره، ولا يكون له معنى إلا والمراد به أنه أتاهم ابتداء الهلاك من قواعد البنيان، ثم خر السقف - لأجل ذلك - عليهم فصاروا لا يشعرون بموقع العذاب.

---

(١) سورة النحل: الآية ٢٦.

(٢) سورة النحل: الآية ٢٦.

obeikandl.com

وقد قيل؛ إن المراد بذلك أنهم مكروا فأتوا فيما أنزل الله بهم من العذاب من قبل أنفسهم، حتى نزل بهم العذاب بغتة؛ من حيث لم يعرفوا ابتداء.

٤٠١ - فأما قوله تعالى بعد ذلك ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ**﴾ الآية(١).

لقد بينا فى سورة الأنعام وجه الاستدلال بها أنه لا يريد الكفر والشرك، وأن القائل بذلك مخطئ ومتخرص وقائل بالظن، وكاذب على الله تعالى، ومكذب لرسله!

وقوله عقيب هذه الآية: ﴿**فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ**﴾ يدل على أنهم بينوا لهم خلاف قولهم إن الشرك بمشيئة اله، فلما لم يقبلوا، بين تعالى أنهم لم يؤتوا من قبل البيان فقد ظهر وبان، وإنما أتوا فيه من قبل أنفسهم.

٤٠٢ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يهدى ويصل، فقال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ**﴾(٢).

والجواب عن ذلك؛ أنا قد بينا أن فى الهدى ما لا يجوز فى الحكمة أن يفعله تعالى إلا ببعض عباده، وكذا الضلال، وإنما كان يصح تعلقهم بالظاهر لو كان الهدى والضلال لا يصح فيهما إلا العموم.

والمراد بالآية فإن فى كل أمة من انقاد للرسول وقبل منه واستحق الثواب فهداه تعالى إليه، وفيهم من خالف فحقت عليه الضلالة.

---

(١) سورة النحل: الآية ٣٥.

(٢) سورة النحل: الآية ٣٦.

obeikandi.com

قال أبو علـى رحمه الله: ظاهـر قوله: ﴿**وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ**﴾ يمـتنع من أن يرد به الكفـر، لأنه باطل وليس بحق، ولا يقـال ذلك إلا فى الحق والعدل إذا اسـتحـقه العبـد، وهذا مثل قـوله تعالى: ﴿**وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ**﴾[1] ولو أن قائـلا قال: إن أضل العبـاد من حقت عـليه المعاصى وحق عليه الكفر، لكان خارجًا عن اللغة والدين.

ثم يقـال للقـوم: إذا كـان المراد بالآية مـا قلتم، فـيـجب أن لا يكون لإرسال الرسل إلى الـفريقين مـعنى، لأن من هداه الله تعالى يخـلق الإيمان فيـه، يصير كـذلك مع فقد الرسـول ووجوده، ومن أضله فكمـثل يجوز أن يكون تعالى يجعل الهدى فيهم - والضـلال - متعلقًا ببعثة الرسل؟ ولابد إذا ظل ذلك من حـمله على أنه بعث الرسل فـدعوهم إلى عـبادة الله تعـالى، واجتناب عبادة الطاغوت، فمنهم من قـبل فهداه الله، ومنهم من أبى فحقت عليه الضلالة، وهذا بين.

٤٠٣ - وقـوله تعالى بعـد ذلك: ﴿**إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَن يُضِلُّ**﴾[2] لا ظاهر له فيما يقولون فى الهدى والضلالة.

لأنه لا يجـوز أن يقول تعـالى لرسوله؛ لا تحـرص على إيمانهم فـإنى أخلق الكفر فيـهم! كما لا يجوز أن يقول: لا تحرض على إقـامة الأدلة فإنى أعميهم عنها، وأخلق فيهم خلاف ما تدعوهم إليه، تعالى الله عن ذلك!

فالمراد بالآية: أنه من يضله تعالى ويعاقبـه لكفره وفسقه، لا يهديه إلى الجنة ولا يثبـته، وإذا كـان تعالى لا يثبـته ولا يهديه، عـلى هذا الوجه، من

---

(١) سورة الزمر: الآية ٧١.

(٢) سورة النحل: الآية ٣٧.

obeikandl.com

حيث لا يستحقه، فلا تحرص على أن يكون من أهل الثواب. وهذا بمنزلة قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[1].

وتكون الآية جامعة لأمرين: أحدهما: تسلية الرسول ﷺ فى عدو لهم عما أراده منهم.

والثانى: بعث المكلف على أن يطيع فيستحق الهدى والثواب، من حيث لا يجوز أن يفعل إلا على جهة الاستحقاق، وهذا بين.

٤٠٤ - وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾[2] يمكن أن يستدل به على قولنا فى الشفاعة؛ لأنه صلى الله عليه وآله، لو كان يشفع لأصحاب الكبائر لكان ناصراً لهم، وقد بينا أن الضلال إذا أريد به العقاب دخل فيه الفاسق والكافر على سواء. ولم يخص تعالى أحدهما دون الآخر، ولا خص أمة رسول دون سائر الأمم.

٤٠٥ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أنه لم يرد من الكافر الإيمان، وأنه لو أراده لكان، فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[3] فلو كان الإيمان مما أراده لكان سيكون لا محالة من الكافر.

والجواب من ذلك: أنا قد بينا فى نظير هذه الآية أن المراد به ما يفعله تعالى ويدبره، وأنه لا يمتنع عليه المراد كما يجوز أن يمتنع على غيره، وأنه لا يجوز أن يخلق الأشياء: «كن» ونقصينا القول فيه.

ولو حملت هذه الآية على ظاهرها لوجب أن يكون تعالى قائلا لإيمان الكافر: كن، وأن يكون آمراً الإيمان بذلك، وقائلا له ذلك، وهذا ليس بقول

---

(١) سورة القصص: الآية ٥٦.

(٢) سورة النحل: الآية ٣٧.

(٣) سورة النحل: الآية ٤٠.

obeikandi.com

أحـد، والعقـل يمنـع منه، لأن مـا أمر به الكافر من الإيمان مـعدوم، وليس ممن يصح منه الفعل ولا أن يكون يقـتضيه، ومـتى عدلوا فى تأويل الآية عن هذا الوجـه، فقد تركـوا الظاهر، وصـاروا ينـازعـونا تأويله، فعـند ذلك نبين أن تأويلنا أولى مما قـالوه بالدلالة، فثـبت بطلان تعلقـهم بالظاهر، على كل وجه.

٤٠٦ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن كل شىء مضاف إليه، وهو الذى يقدر عليه ويملكه، فقال: ﴿ **وَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ** ﴾(١).

والجواب عن ذلك أن الإضافة، على هذا الـوجه، قد تكون على وجوه فلا ظاهر لهـا، لأنه قد يقال ذلك بمعنى الملك وبمعنى الفـعلية وبمعنى الولادة وبمعنى الأفـضـال، وبمعنى المالك والفـاعل، فيـقـال: له دار، وله ولد، وله إحسـان وأفضال، وله يد ورجل وله رب وخالق، إلى مـا لا يحصى. وذلك يبين أنه لا ظاهر للآية إذا تجردت.

وبعد، لو دلت على أنه المالك لما ذكـره لصح؛ لأن السموات والأرض قد ثبت أنه الخالق لهما والمتـصرف، وقد صح فى الدين أنه الذى شرعه وبينه وأوجبه، فـمن أين أن أفعال العبـاد من خلقه؟ وقد بينا أنه لو قـيل فى أفعال العبـاد إنه تعالى يملكهـا، من حيث يصح أن يمكن منه ويمنع مـنه، فيكون وجوده وتعذره لأمر من قبله، لصح، لأن المالك قد يملك الشىء على وجوه ويختلف تصرفه فيما يملكه. وذلك يبطل تعلقهم بالظاهر.

---

(١) سورة النحل: الآية ٥٢.

obeikandl.com

٤٠٧ - مسألة: قالوا ثم ذكر بعده ما يدل على أن الإيمان من فعله ومن قبله، فقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[1] فليس يخلو الإيمان من أن يكون نعمة

فيجب أن يكون من الله، أو لا يكون نعمة، فيكون القول به خروجًا عن العقل والدين، وموجبًا للتسوية بينه وبين الكفر أو بينه وبين المباح!

والجواب عن ذلك: أننا نقول فى الإيمان: إنه نعمة، وإنه من أعظم النعم، لأنه يؤدى إلى الثواب الدائم، ونقول: إنه من الله تعالى، لكن هذه الإضافة لا تدل على الفعلية، فمن أين - من جهة الظاهر - أن الإيمان من فعله؟ ولم يقل تعالى: وما بكم من نعمة فمن فعل الله

فإن قال: لا فرق بين قوله: ﴿فَمِنَ اللَّهِ﴾ وبين قوله: «ومن فعل الله» فى هذا الباب.

قيل له: إن ادعيت فى التسوية بينهما لغة أو تعارفًا، فبينه، وإلا إذا اختلفت اللفظتان لم يجب اتفاقهما فى الفائدة إلا بدليل، وقد علمنا أنه قد يقال فيما يتخذه الإنسان من دار وغيرها إذا أعانه غيره ببذل النفقة عليها: إنها من فلان.

وإن لم يكن له فيها فعل! ويقال فيما يحصل للولد من الأدب والعلم: إنه من أبيه، لما أعان عليه، وإن لم يكن «الأدب من فعله، وإذا وصل بأدبه إلى ممالك فقد يضاف إلى والده، لما كان الأدب هو السبب فيما هو السبب فيه، فما ادعاه من الظاهر لا يصح. وعلى هذا الحد يطلق فى المعاصى، فيقال: هى من الشيطان.

---

(١) سورة النحل: الآية ٥٣.

obeikandl.com

لما كان دعاؤه إليها كالسبب والمعونة وربما قويت هذه الإضافة فيتسع فيها بذكر الفعل لقوتها، فيقال فى دب الولد، إنه من عمل أبيه، وقد قال تعالى فى مثله: ﴿قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾(١).

وعلى هذا الحد نقول فى الطاعات أجمع: إنها من الله تعالى، لما ولصنا إليها بألطافه ومعونته وتيسيره، ولا نقول ذلك فى المعاصى، وإن مكن تعالى منها، لما منع منها بالنهى والزجر والتهديد.

وعلى هذا الوجه نقول فيما يصل إلينا من العطايا والهبات: إنها من نعم الله، وإن كان آخر السبب الذى به ملكنا من فعلنا، وما قبله من فعل المعطى، لما كان لا يتم كونه نعمة إلا بأمور من قبله تعالى فى الحال ومن قبل، و[لأنه] أراد ذلك ولم يمنع منه.

فإن قيل: أليس تعالى يشكر على نعمه أجمع، فيجب أن يستحق للشكر على الإيمان والمدح والتعظيم، وهذا يوجب كونه مستحقًا لذلك على فعلنا.

ولئن جاز ذلك ليجوزن ما قالت المجبرة، من أنا نستحق المدح والذم والثواب والعقاب على فعله تعالى فينا!

وبعد، فيجب أن يكون القرآن من جملة النعم التى بها يستحق القديم - تعالى - علينا العبادة - وذلك يوجب أن تكون العبادة مستحقة علينا بنفس الشىء الذى هو عبادة منا، وهذا يتناقض!!

قيل له: إن المنعم يستحق الشكر والتعظيم. وقد يكون منعمًا بأن يفعل النعمة، وقد يكون كذلك بأن لا يفعل بعض الأفعال، وقد يكون كذلك بأن

(١) سورة القصص: الآية ١٥.

obeikandl.com

ينوب عنه غيره، فبأى وجه فعل صار منعمًا يستحق الشكر ولذلك يستحق أحدنا الشكر إذا جاء أجل الدين ولم يطالب الغريم، ويستحق تعالى الشكر لو غفر للكفار والفساق، فالمعتبر فى كون المنعم منعمًا بأن يكون التنعيم من قبله يحصل، والتمكن من ذلك من قبله. أو زوال الضرر عنه، أو التمكن من ذلك يحصل من قبله، فمتى حصل ذلك أو بعضه بفعل وجب الشكر، وإن حصل من غير فعل وجب الشكر، ولولا أن الأمر كذلك لما استحققنا الشكر، وإن حصل من غير فعل وجب الشكر، ولولا أن الأمر كذلك لما استحققنا الشكر على من نطعمه ويأكل؛ لأن الأكل والتنعيم من فعله، لكنا لما مكنا منه وأتحناه له كنا منعمين عليه، وعلى هذا يكون الإنسان منعمًا على غيره إذا أعطاه المال وسائر ما ينتفع به.

فإذا ثبت ذلك وجب أن يكون تعالى منعمًا بالإيمان، وإن كان من فعلنا لما وصلنا إليه بأمور من قبله وتمكينه فيه ودواعيه إليه، فإذا صح ذلك وجب أن يستحق الشكر إذا كان منعمًا، وإن لم يكن فاعلا لنفس النعمة، إذا فعل ما هو السبب فيها، وليس كذلك حال الذم والمدح، لأنه قد ثبت أن أحدًا لا يستحق على فعل غيره هذين، كما ثبت أن المستحق للذم على القبيح من فعله لا يجوز أن يكون مستحقًا للمدح وإن لم يجب أن لا يستحق الشكر. وكل واحد من هذا له باب وطريقة لا يجب استعمل المقايسة فيه، كما لا يجوز أن يقال: إن أحدنا إذا جاز أن يستحق العوض على الفعل ولا يفعله، فيجب أن يستحق المدح والذم، على هذا الحد!

ومن شيوخنا، رحمهم الله، من أجاب عن ذلك بأنه تعالى يستحق التعظيم والشكر على الإيمان، كما يستحق المولى إذ أمر غلامه بالعطية، الشكر على العطية، وإن لم تكن من فعله لما صحت بفعله، فصارت كأنها

obeikandl.com

واقعة منه، فكذلك الإيمـان، وأجراه من هذا الوجه مجـرى المسبب عن فعله فى هذه القضية.

وفى شيوخنا، رحمهم الله، من قال؛ إنه تعالى إنما استحق الشكر على فعله من التمكين والتسـهيل والألطاف لا على نفس الإيمان، لكنه لما عظم ما يستـحقه عند مـصادفة وقوع الإيمـان صلح إطلاقه ذلك، وإلا فـالحقيقـة ما ذكرناه. والذى نختاره ما ذكرناه أولا.

فأما العـبادة فلا يجب أن تستحق بهذه النعم، بـل تستحق عندنا بالنعم المتقدمـة للتكليف إذا حصلت ثم دامت، فنفس مـا يقع به التكليف لا نجعله شرطًا فى اسـتحقـاق العبادة، بل نعـده زائدًا فى النعمة، ولو جـعلناه شرطًا لتناقض، على ما ذكره السائل.

وهكذا الجواب لمن سأل عن مثل ذلك فى الشكر، فقـال: إن قيام العبد بالشكر من نعم الله تعالى، يستحق بهـا الشكر، فيجب أن يكون المستحق به هو المستـحق عليه؛ لأنا قد نجـعل المستحـق به ذلك ما تقدمـه، فلا يلزم هذا التناقض فأما ما يقولون من أنه تعالى لوجب أن يشكر على النعم وأراد ذلك، لوجب فى كل شكر نفعله أن يلزمه به شكر ثانى فـيؤدى إلى ما لا نهاية له، فغاط، لأن الشاكر إذا شكر على سائر النعم بشكر واحد، فقد أدى ما عليه، ويدخل نفس قيامه بالشكر فى جعله ما شكر عليه حالا بعد حال، ولا يؤدى إلى ما لا نهاية له، وهذا بين.

٤٠٨ - مسألة: قالوا: ثـم ذكر تعالى - بعـده - ما يدل على أنه يـختص بالهدى المؤمن، فقال تعالى: ﴿**وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**﴾(١).

(١) سورة النحل: الآية ٦٤.

obeikandl.com

والجواب عن ذلك: أن ظاهر الكلام يقتضى أن يكون الكتاب هو الهدى لا الإيمان، فإذا صح ذلك فليس إلا القول بأنه دلالة لهم.

وإذا ثبت ذلك وجب كونه دلالة للجميع؛ لأن القوم لا يخالفونا فى ذلك ولأنه تعالى قد بين فى غير موضع أنه هدى الجميع، وإنما خص بذلك المؤمن؛ لأنه الذى اهتدى به دون غيره، فصار كأنه هدى له. وقد تقدم القول فى نظائر ذلك.

٤٠٩ - وقوله تعالى من بعد: ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ**﴾(١) الكلام فيه كالكلام فى هذه الآية.

٤١٠ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أن العبد لا يقدر على شىء، فقال تعالى: ﴿**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً عَبْدًا مَّمْلُوكًا لاَّ يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ**﴾(٢).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يوجب نفى القدرة أصلاً، وليس ذلك مما يقوله القوم، ويقضى أن الذى لا يقدر هو العبد إذا كان مملوكًا، وهذا التخصيص مما لا يقوله أحد!

والمراد بذلك: أنه لا يقدر على الإملاك كقدرة الأحرار من حيث جُعل، لمكان الرقى غير مالك لما تحتوى عليه يده. فصار كالفقير الذى لا يقدر على شىء من الرزق، ولذلك ذكر بعده أمرالرزق والانفاق، لينبه بذلك على ما ذكرناه.

٤١١ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر - تعالى - بعد ما يدل على أن تصرف العبد من قبله، فقال: ﴿**أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلاَّ اللَّهُ**﴾(٣).

---

(١) سورة النحل: الآية ٨٩.

(٢) سورة النحل: الآية ٧٥.

(٣) سورة النحل: الآية ٧٩.

obeikandi.com

فدل على أن وقـوف الطير فى الجو من قـبله، وإذا صح ذلك فى الطير وجب مثله فى العبد!

والجواب عن ذلك: أن الظاهر إنما يقتضى أنهـا مسخرات إذا كانت فى جو السماء، وأنه تعالى يمسكها، وهذا يدل على أن وقوفها وطيرانها من فعله تعالى؛ لأن المسخر لغـيره يوصف بذلك، إذا فعل الأمور التى لولاها لما صح من ذلك الغيـر التصرف، فـمن حيث يفتقـر ذلك الغير فى تصـرفه إلى هذه الأمور من قبله، يـصح أن يوصف بأنه مسخر، هذا هو الظهـر فى التعارف؛ لأن المسخر لغيره إنما يوصف بذلك متى كان ذلك الغـير متصرفًا، لكنه يتعلق تصرفه به، فيكون مانعًا له عن سواه، أو حاملاً له عليه، إلى ما شاكله.

وأما الممـسك فقد يوصف بذلك مـتى فعل مـا عنده يصير ذلك الغـير ممسكا، بحيث هو لا ينحدر ولا يسقط، وإن كان سكونه من فعله، فلما كان تعالى يخلقه الهـواء تحت الطير، يصح منها الوقوف والطيـران، جاز ان يقال إنه الممسك لها بذلك.

ولذلك لا يصح منـها الـوقوف إلا عـند بسط الجناح، ومـتى كـسـرته سقطت إلا أن تحـركه للطيران، فبـالهواء ما يصح كل ذلك منها، فـيجب أن يكون تعالى هو الممسك لها من هذا الوجه وإن كان فاعله لحركتها وسكونها، ويكون تعالـى مسخـرًا لها، من حيـث يقوى دواعيـها إلى الطيـران فى الجو والوقوف فيه، ويلهمها زوال المضار بذلك، وكل ذلك متسق مع ما نقوله.

٤١٢ - مسألة: قالوا: ثم ذكر ما يدل على أنه لم يشأ الهـدى من جميعهم بل أراد من بعضهم الضلال، فقال: ﴿**وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ**﴾(١).

(١) سورة النحل: الآية ٩٣.

obeikandl.com

والجواب عن ذلك قد تقدم فى نظائر هذه الآية، وبينا أنه لا ظاهر له؛ لأنه لم يقل تعالى: ولو شاء الله كيت وكيت. وإذا كان ما شاء محذوفًا والوجه الذى عليه شاء محذوف، وكان ذلك قدر يتنافى؛ لم يجز أن يقتضيه الظاهر، فلا يمتنع أن يكون تعالى قد شاء من جميعهم الهدى، على جهة الاختيار، ويقول مع ذلك: ولو شاء أن يلجئهم إلى الهدى لجعلهم أمة واحدة.

وبعد، فإنه تعالى لم يبين الوجه الذى جعلهم أمة واحدة فيه، فمن أين أن المراد بذلك الهدى دون أن يكون المراد سائر ما تجتمع الجماعات فيه.

ولو أن قائلا قال: أراد تعالى بذلك: أنه لو شاء أن يسوى بينهم فى العقل والحياة والقدرة لجعلهم أمة واحدة، لكان حالة كحال المخالف إذا استدل بذلك على الهدى، وليس بعد ذلك إلا التنازع فى تأويله، وقد دللنا عليه من قبل، وقد بينا أن الضلال من الله هو العقاب، وأن من استوجبه يضله إن شاء، ويهدى إلى الثواب من شاء ممن يستحق ذلك.

ولو أنه تعالى جعلهم مختلفين فأضل البعض وهدى البعض، لما جاز أن يقول فى آخر الاية: ﴿**وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾(١).

٤١٣ - مسألة: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أن أفعاله لا تقع بحسب اختياره، فقال: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾(٢).

ولولا ذلك لم يكن للاستعاذة بالله من شر الشيطان معنى.

---

(١) سورة النحل: الآية ٩٣.

(٢) سورة النحل: الآية ٩٨.

obeikandl.com

والجـــواب عن ذلك: أن ظاهره إنمـا يدل على أنه - تعـــالى - أمـــر بالاستعـاذة منه بالله تعالى فمن أين انه تعالى هو الخالق لأفـعالنا وقد بينا من قبل أن الأمر من الله تعالى بالفـعل، يدل على أنه من قبلنا، فمن هذا الوجه يجب أن يدل على قولنا.

ومن وجه آخر، وهو أن الشر الذى نستعـيذ بالله منه لو كان الله خالقًا له فينا لم يكن للاستعاذة معنى؛ لأنـه تعالى إن خلقه فينا وجب كونه وجدت الاستعاذة أم عدمت.

ومن وجه أخر: وهو أنه كان يجب أن نستعيذ بالله من شر، لا من شر الشيطان؛ لأنه تعالى هو الفاعل لذلك فينا، دون الشيطان!

ومن وجـه آخـر: وهو أن هذه الاستـعـاذة تقـتضـى الانقطاع إلى الله تعالى، والاستعاذة فيـما يريده من قراءة القرآن، وذلك لا يصح إن كان تعالى هو الذى يخلق فينا القراءة المستقيمـة؛ لأنه متى خلقها كذلك استقامت، وإن خلق فينا السهـو اختلفت، فلا وجه لذلك إلا على مـا نقوله، يبين ذلك انه تعـالى قال بعـده: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾[1] وقـد أمرهم تعـالى بالاستعاذة، فبين أنه لا سلـطان له، فلو لم يكن الفعل للعبد، لكان لا وجه لذلك إلا التحرز مما يخلقه تعالى! والتحرز من ذلك محال.

ومن وجه آخـر، وهو أن ما يفـعله الشيطان من الوسـواس - أيضًا من فعله تعالى فإن كان التحرز بالاستعـاذة منه وطلب المعونة فيه، فقد عاد الأمر إلى أنا نتحرز من الله، لكنه يـلزم التحرز منه بشيئين: أحـدهما: الوسواس، والآخر؛ ما يقع فينا من السهو، وإذا كان تعالى يريد أن يفعل فينا ذلك، ولا

(١) سورة النحل: الآية ٩٩.

obeikandi.com

يحتـاج إلى الوسواس فى أفـعاله فهـو - إذن - عبث! فإذا كـان عبـثًا فليس للشيطان فيما يلحق العبد مدخل ألبته، فكيف تجب الاستعاذة بالله منه؟!

ومن وجه آخـر: وهو أن للشيطان إذا وسوس، فالوسـوسة فيه واجـبة لأمر لا يتـعلق بنا، وإذا أخطأنا فذلك واجب فينا، لا يتـعلق بالشيطان، فلم ضرنا بأن نستعيذ من الشيطان بأولى من أن يستعيذ الشيطان منا فى هذا الفعل خاصة؟

ومن وجه آخر: وهو أنه تعـالى بين أنه لا سلطان له على الذين آمنوا، وأن سلطانه على الذين يتولونه، ولو كان ما يحدث فى المؤمن وفيمن يتولاه، من قبله تعالى، لكان حاله فيهما سواء فى أنه لا سلطان له عليهما.

فإن قال: فهذا يلزمـكم إذا قلتم إن المؤمن ومن يتولاه يتساويان، فى أن ما فعلاه من قبلهما!

قيـل له: ما لا يجب ذلك؛ لأن من يتـولاه صار الوسـواس الواقع من الشيطان داعيـة له إلى الفعل، فأقدم عليه لأجله، وعـلى القبول منه، وليس كذلك المؤمن؛ لأنه أبى أن يقبل منه، ولم يؤثر وسواسه فيه، فلذلك افترقا - ولو كان تعالى هو الخـالق لفعلهما - ولا يجوز أن يقـال فى وسوته إنه يدعو القديم إلى الفعل أو يفعله لأجل قبوله منه، فوجب ما ذكرناه على المخالف.

فإن قيل: إذا كان يدعو من يتولاه على الحد الذى يدعو المؤمن، فكيف يجـوز أن يكون مـعنى: ليس لـه سلطان على الذين آمنوا وإنما سـلطانه على الذين يقولونه، وحال فعله معهما لا تختلف؟

قيل له: إن المؤمن، لما كان لقوة بصيرته وشدة رغبته فى الطاعة ومعرفته بموقع المعصـية تصير وسـوسته غيـر مؤثرة فيه، جـاز أن يقول: لا سلطان له

obeikandi.com

عليه. ومن يتولاه لما خرج عن هذه الصفة، وصير نفسه كالمنقاد له فيما يخطر له من الشر، جاز أن يقول: له عليه سلطان، وإلا فلو كان يفعل بمن يتولاه أكثر من الوسوسة حتى يحمله على المعصية وقدر على ذلك، لكان يفعل مثله بالمؤمن؛ لأنه إلى الإضرار بالمؤمن أقرب، ومحبته لصرفه عن الإيمان أشد.

وهذه الآية من هذا الوجه، تدل على بطلان قوله الحشرية أن الشيطان يقدر على أن يضرع الإنسان ويخبطه، لأنه لو قدر على ذلك لكان له سلطان على الذين آمنوا، لأن فيهم من قد يلحقه ذلك.

وتدل أيضًا على أن الشيطان لا يقدر على أن يرفع الصوت على وجه نسمعه؛ لأنه لو قدر على ذلك لأفشى سر المؤمن، ولبث عنه ما يضره انتشاره وظهوره، وكان يكون له عليه سلطان من بعض الوجوه.

ومن وجه آخر، وهو أن قوله تعالى: ﴿**وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**﴾[1] يدل على أن العبد يفعل، لأن توكله عليه إنما هو بأن يطلب الشيء من جهته ولا يعدل عنه إلى غير وجهه، ولو لم يكن فاعلاً لما صح ذلك فيه، كما لا يصح أن يتوكل على الله فى لونه وسائر ما اضطر إليه!

ومن وجه آخر: وهو أنه تعالى بين أن توكل المؤمن على الله هو كالسبب فى أن لا سلطان له عليه، ولا يكون كذلك إلا بأن يكون داعيًا له إلى الطاعات - ولو كان تصرفه خلقًا لله تعالى لما صح ذلك فيه.

٤١٤ - وأما قوله تعالى، بعد ذلك ﴿**إِنَّ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ**﴾[1] والمراد به: أنه لا يثبتهم، وقد تقدم القول فى نظائره.

---

(١) سورة النحل: الآية ٩٩.

(٢) سورة النحل: الآية ١٠٤.

obeikandl.com

obeikandl.com

ومن سورة
بنى إسرائيل[1]

(١) أى سورة الإسراء ومن بين أسمائها سورة بنى إسرائيل.

obeikandl.com

obeikandl.com

٤١٥ - مسألة: قالوا: ثم ذكر فيها مـا يدل على أنه يقضى الفساد، فقال: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾(١).

والجـواب عن ذلك: أنا قـد بينا أن القـضـاء قـد ينطلق على الإعـلام والإخـبـار، وهو المراد بهـذه الآية. يبيـن ذلك أنه ذكر الـفسـاد على وجـه استقبال، والقـضاء على وجه الماضى، ولو كان المراد له الخلق لما صح ذلك، ولأن لفظ «القضاء» إذا عدى بـ «إلى» فظاهره الخبر، ومتى أرد به الفعل عدى بغير ذلك، أولم يُـعَدّ بحرف. فإذا صح ذلك دل الظاهر على أنه تعـالى خبر بفـسـادهم الذى يكون، ودل على ذلـك لضـرب من المصلحـة، وهذا مما لا نفكره، وإنما ندفع القـول بأنه تعالى يقـضى الفساد؛ بمعنـى الخلق والإيجاد، والتقدير والتدبير، لمـا فى ذلك من ارتفاع الحمد والذم وبطلان التكليف، ولما فيه من وجوب الرضا بالفسـاد، أو القول بأن فى قضائه مالا يجب الرضا به، وقد شرحنا ذلك من قبل.

٤١٦ - مسألة: قالوا ثم ذكـر تعالى بعده ما يـدل على أنه تعالى يريد من العباد القتل والظلم ويبعثهم عليه، فقال: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ﴾(٢).

والجـواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يدل على أنه يبـعث عليـهم مَن من هذا حاله، وليس فيه أن الذى يقدمون عـليه فساد، وقد يجوز أن يكون ذلك صلاحًا، ويجوز أن يكون فسادًا، فلا يصح تعلقهم به.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٤.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٥.

obeikandi.com

وبعد، فلو كان الفساد مذكـورًا فيه، لما صح تعلقهم بالظاهر؛ لأنه كان يجب أن يكون تعالى يبعث من يفسد ويأمر بذلك، وليس هذا بمذهب القوم؛ لأنهم وإن قالوا إنه تعالى يريد ذلك، فمـن قولهم إنه قد نهى عنه وزجر عن فِعله، ولا يـجوز أن يكون باعثًـا لهم عليه، أو إلـيه مع النهى والزجـر، فلا يصح - إذن - تعلقهم بالظاهر!

والمراد عندنا بذلـك: أنه تعـالى بعث، لما وقع الفـسـاد الأول من بنى إسرائيل، من حـاربهم وغزاهم، فيكون الكلام على ظاهره، ثم قـال تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾(١).

فجعل لهم الظفر لما تابوا وعدلوا عن طريق الفساد، فبعض ذلك يصدق بعضًا فى الوجه الذى ذكرناه.

وفى شـيوخنا، رحـمهم الله، من قـال: إنه تعالى لما خلى بين الـقوم وبينهم ولم يمنعهم من محاربتهم، جاز أن يقول: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ﴾(٢) كما قال: ﴿أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾(٣) من حـيث خَلّى ولم يمنع على بعض الوجوه.

٤١٧ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر - تعالى - بعده ما يدل على أنه الفاعل لكل شىء، فقال: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً﴾(٤).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أنه فصل بين الأشياء، وقد ينطلق ذلك على تعريف حاله، كما قد يراد به أحداث على وجه، فمن أين أن المراد ما ذكروه!

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٦.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٥.

(٣) سورة مريم: الآية ٨٣.

(٤) سورة الإسراء: الآية ١٢.

obeikandi.com

وبعد، فإن الفـاعل للشيء الواحد لا يقال: «فصله» وإذا فـعل الأشياء متميزة يقال ذلك من حيث ميـزها، فإذا هو ميز ما ليس بفعلٍ له جاز أن يقال ذلك فيه.

وبعد: فإنه تعالى عدَّد علينا نعَمـه بما يفعله من ليلٍ ونهار إلى غير ذلك ثم عقبـه بقوله: ﴿**وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً**﴾(١) فبين أن المراد بـذلك ما تقدم ذكره، فحمله على العموم لا يمكن.

ويبـين أن الظاهر لا يصح تعلقـه به: أنه يوجب فى الشيء الواحـد أنه مفصل، وذلك يتأتى فى الأشياء، فالمراد - إذن - ما قدمناه.

ولا يمنع ذلك من تـعلقنا بقـوله تعـالى: ﴿**الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ**﴾(٢) فى حدث القرآن؛ لأن الإشـارة هناك إلى نفس الكتاب الذى هو جملة، فـإذا وصف بالتفصيل فـقد وجب حدثه؛ لأنه لا يصح التفـصيل فى القديم.

٤١٨ - دلالة: قوله تعالى: ﴿**مَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً**﴾(٣).

يدل على أمور: منها: أن العبد هو الذى يفعل الاهتداء والضلال.

ومنها: أن يؤتى فى أن يضل من قبل نفسه.

ومنها: أنه لا يجوز أن يضر أحدًا ضلاله؛ لأنه لو أضرَّ بِه ذلك لم يكن ضلاله على نفسـه، بل كان عليها وعلى غـيره، وذلك يدل على أن أحدًا لا

---

(١) سورة الإسراء: الآية ١٢.

(٢) سورة هود: الآية ١.

(٣) سورة الإسراء: الآية ١٥.

obeikandl.com

يؤخـذ بذنب غيـره، كمـا يدل قوله تعـالى: ﴿وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ على ذلك.

ومنها: أنه تعـالى نبه بهذا علـى أن العبد لا يجـوز أن يؤخذ بما يُخلق فيـه؛ لأنه لو جاز ذلك لكان الضلال من الخـلق، ولا يكون حكمه وعقـوبته عليـه، بل يكون على من أوجده فـيه، ولو جـاز ذلك لجاز أن يؤخذ بـفعل غيره.

٤١٩ - وقوله تـعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ يدل على بطلان قولهم فى المخلوق من جهات.

منها: أنه لو عذبهم على ما خلقه لم يكن لبـعثه الرسول معنى، فضلاً على أن يجعل شرطًا فى تعذيبهم!.

ومنها: أنه تعالى نبه بذلك على أن تعذيبهم لا يقع إلا بعد إزاحة العلة ببعثـه الرسل، فإن لم يكن تصرفهم يقع من قـبلهم لم يحتج إلى ذلك، لأن وجوده كعدمه.

ومنها: أنه بين أنه لا يعـذبهم حتى يبعث إليهم رسولا فـبأن لا يعذبهم على ما لا يقدرون عليه أولى؛ لأنه إذا لم يعـذِّب القادر العاقل على فعله من حيث لم يبـعث إليه من يبـين له الأمور، فـبأن لا يعاقب من لا يـتمكن من الفعل أولى!

فإن قال: فما المراد بذلك، وعندكم أن المكلف بالتكليف العقلى بحسن تعذيبه وإن لم تبعث إليه الرسل؟

قيل له: إن المراد به العـذاب المعجَّل فى دار الدنيا؛ أن عـادة الله تعالى لم يجرها إلا بعد بعثه الرسل، ووقوع التكذيب منهم.

obeikandi.com

وقد قيل: إن المراد بذلك: من المعلوم من حاله أن مصالحه موقوفة على شريعة الـرسل؛ لأن من هذه حاله لا يجوز أن يُخلَّى من رسول يبـعث إليه، ولو لم يبعث إليه لم يحسن تعذيبه!

وقد قيل: إن المراد بذلك الخـواطر الواردة على المكلف على كل حال؛ لأن التكليف كان لا يصح إلا بعدها. وعلى جميع الوجوه؛ فالذى ذكرناه من الأدلة صحيح.

٤٢٠ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه - تعالى - يريد الفكر والفسق والهلاك، فقال: ﴿**وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ**﴾(١).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره - إن دل - فإنه يـدل على أنه تعالى أمَرَ بذلك، وليس هذا بقـول لأحد، فكيف والظاهر لا يدل على مـا قالوه؛ لأنه لم يذكر تعالى المأمور به، وحذف ذكره، وإنما بين فـسقوا فيها، فكيف يصح التعلق بظاهره؟

وأما قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً**﴾ فالهلاك المراد قد يكون حسنًا إذا كان عقـابًا أو محنة، فلا ظاهر له فى أنه قد أراد القـبيح، تعالى الله عن ذلك!

وبعد، فإن قوله: ﴿**فَفَسَقُوا فِيهَا**﴾ يدل على أن المأمور به هو الشىء الذى بفسقهم خرجوا عنه، ولولا ذلك لم يصح أن يتعلق به.

فالمـراد بالآية: أنه أمرهم بالطاعـة ففـسقـوا بالخروج عن ذلك، فـحق عليـهم القول والوعـيد، لأنه تعـالى كان خـبر عنهم أنهم سـيهلكون بـسوء اختيارهم.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ١٦.

oberikani.com

فإن قيل: قد قرئت الآية على وجه يدل على أنه تعالى يريد الفسق والفساد، وهو بتشديد الميم من: ﴿أَمَرْنَا﴾ وإذا أمرهم بهذا، فيجب أن يكون قد أراده منهم.

قيل له: هذا كالأول فى أنه لا يدل على أنه أمَّرهم ومكنهم لكى يفسقوا، فيجب أن يكون المقصود بتأميرهم غير مذكور، وأن يحمل الأمر فيه على أنه جعل إليهم الإصلاح ومكنهم من ذلك ففسقوا وأفسدوا، وليس يحسن عندنا، لأن العبد معه، وعنده، لا يخرج من أن يكون ممكنًا من الطاعة ومن مفارقة المعصية.

فأما إذا قرئ ﴿أَمَرْنَا﴾ بالتخفيف فيجب أن يكون المراد به؛ كثرناهم، ولله تعالى أن يكثر المكلفين ويمكنهم من الطاعات، ومتى عصوا فإنما أتوا من قبل أنفسهم.

٤٢١ - مسألة: قالوا ثم ذكر بعده ما يدل على أنه تعالى يريد ما يريده العباد من تعجيل الشهوات التى قد تكون حسنة وقبيحة، فقال: ﴿**مَن كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ**﴾(١).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يدل على أن مرادهم قبيح، ولا على أن الذى عجله لهم كمثل، فليس له ظاهر فى الوجه الذى تعلقوا به، ولو كان مرادهم فعل القبائح لكان تعالى إذا عجل لهم الدنيا لا يجب أن يكون قبيحًا؛ لأن التمكين من اللذات يحسن وإن كان المتمكن بمثله يكون مقدمًا على القبيح، على بعض الوجوه. وقد صح أن التمكين من القبيح بالإقدار لا يقبح «بخلق الأجسام المشتهاه، فهذا أولى، يبين ذلك أنه يمكنه مع وجودها

(١) سورة الإسراء: الآية ١٨.

obeikandl.com

أن يمتنع منه على وجه يشق فيستحق الثواب، كما يمكنه الإقدام، فلو قبح ذلك لوجب قبح النعم التى يتمكن منها فى حال الصيام، وهذا ليس بقول لأحد.

وإنما أراد تعالى أن يبين أن المعلوم من حاله أن مقصده الدنيا، وأنه لاصلاح له فى شىء من الأفعال يختار عنده الآخر، فإنه سيمكنه من العاجلة ثم يعاقبه بما يستحقه ومن أراد الآخرة، فإنه سيلطف له بما فى المقدور ثم يثبته على ما بينه تعالى.

٤٢٢ - مسألة: قالوا ثم ذكر بعده ما يدل على أنه يقضى أفعال الخلق، فقال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[1].

فإذا صح أنه يقضى الطاعات من فعلهم، فكذلك المعاصى.

والجواب عن ذلك: أن المراد بالقضاء قد يختلف إذا أطلق، وإنما يعرف المارد بضرب من التقييد أو الدلالة، وقد بينا ذلك من قبل.

فالمراد بهذه الآية: أنه ألزمهم ذلك وأمرهم به، ولذلك خص الواجب بالذكر دون غيره، والكلام فى أنه يقال فيمن ألزم غيره الشىء: إنه قضاه، وقضى به عليه، مشهور، وقد تقدم ذكره.

٤٢٣ - دلالة: فأما قوله تعالى، بعد ذكر الزنا والقتل وغيرهما من المعاصى ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾[2] فإنه يدل على أنه يكره المعاصى ولا يريدها؛ لأنه لا يجوز أن يكون كارهًا مع كونه مريدًا لها؛ لأن ذلك يتضاد، ولا يمكن أن يقال: إنه تعالى يكره منها ما لا يقع، لأنه تعالى عم ولم

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٢٣.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٣٨.

obeikandl.com

ويخص، وفى جملة من نهى عم ذلك، من يقدم عليه، كما أن فيهم من يمتنع منه، فيجب كون الجميع مكروهًا، ولا يمكن حمل ذلك على أنه يكره ما يقع أن لا يقع، وما لا يقع يكره أن يقع؛ لأن الكراهة يجب أن تكون على حسب ما جرى ذكره فيما تقدم. وقد علمنا أنه جل وعز إنما نهى عن فعله فيجب أن يكون كارهًا لفعله.

٤٢٤ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه - تعالى - قد يمنع المكلف من الطاعة، فقال: ﴿**وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا**﴾(١).

والجواب عن ذلك: أن هذه الآية ظاهرها يدل على ما ليس بقول لأحد، لأنه لا يجوز عند الجميع أن يمنع تعالى من سماع الأدلة مع التكليف، فلو كان تعالى يمنع كل من لا يؤمن من سماع قراءته، ﷺ، لما جاز أن يكلفهم عند جماعة الأمة.

وبعد، فقد علمنا أن الحال كان بخلاف ذلك؛ لأنه ﷺ كان يقرأ القرآن على الكفار ويتحداهم به، ولا يجوز أن يريد تعالى بذلك ما يعلم خلافه، لأنه منزه عن الكذب!

وقد علمنا أيًا أنه لم يكن فى الكفار من إذا أراد سماع قرآنه جعل الله بينه وبينه حجابًا حادثًا، فيجب أن يكون المراد بالآية غير ظاهرها وهو:

أنه ﷺ، كان يتأذى ببعض الكفار بالقول والفعل إذا هو قرأ القرآن، فشغلهم الله عنه بضرب من الشغل، من مرض أو غيره، وهو المراد بالحجاب. وهذا إنما يفعله بعد قيام الحجة وسماعهم القرآن مرة بعد مرة، لأنه

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٤٥.

obeikandi.com

إذا علم تعالى، فيمن هذا حاله، أنه لا مصلحة له فى سماع قراءته من بعد، وأن فيه تأذى الرسول عليه السلام جاز أن يمنعهم منه.

٤٢٥ - فأما قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا**﴾[١]، فالمراد به التشبيه. وقد بينا ذلك فى سورة الأنعام.

٤٢٦ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أن العبد لا يقدر إلا عند الفعل، فقال: ﴿**انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلاً**﴾[٢] ولو قدروا على خلاف ما هم عليه لما صح أن يقول ذلك!

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يدل على ما أخبر أنهم لا يستطيعونه، من حيث لم يذكر مالا يستطيعون السبيل إليه، بل الظاهر يقتضى خلاف ما قالوه، وهو أنه تعالى حكى عنهم أنهم ضربوا الأمثال للرسول ﷺ بما لا يليق به، وأنهم ضلوا بذلك، ثم قال: ﴿**فَلا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلاً**﴾ إلى ما تقدم ذكره؛ لأنهم كانوا لا يقدرون على أن يثبتوا أنه ساحر أو مجنون، وليس فيه أنهم كانوا لا يقدرون على مفارقة الضلال والكفر، فالتعلق به لا يصح.

٤٢٧ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر بعده، ما يدل على أنه الفاعل فى العبد تصرفه ومسيره فى البر والبحر، فقال: ﴿**أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ**﴾[٣] ثم قال بعده: ﴿**وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ**﴾[٤].

والجواب عن ذلك: أنه ليس فى ظاهره أنه فعل ذلك أو سيفعله. وإنما قال تعالى: ﴿**أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ**﴾[٥] ثم قال بعده مبينا لهم أنه

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٤٦.
(٢) سورة الإسراء: الآية ٤٨.
(٣) سورة الإسراء: الآية ٦٩.
(٤) سورة الإسراء: الآية ٧٠.
(٥) سورة الإسراء: الآية ٦٨.

obeikandi.com

المُسلِّم، وأن الواجب التوكل عليه والانقطاع إليه: ﴿أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ مبينا لهم أنهم لا يؤمنون بذلك، وليس فيه أنه يفعله بهم، أو قد فعله بهم، رأوا خبر أنه يفعله بهم لوجب أن يقول: إنه يعيدهم إلى البحر بفعل يفعله. فلا يدل ذلك على أنه الخالق لسائر أفعالهم!

فأما قوله: ﴿وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ فظاهر «حملناهم» لا يدل على أنه خلق فيهم تصرفهم فى الموضعين؛ لأن خالق ذلك فى الحقيقة لا يقال فيه: أنه حملهم، لأن الحمل هو فعل مخصوص لا يصح إلا على الأجسام. ومتى حمل على خلافه فهو توسع، وإن ظهر فيه التعارف.

وهذا هو المراد عندنا؛ لأنه تعالى بين أنه الذى يمكنهم من التصرف فى البر والبحر، ويعطيهم الآلات التى يركبونها فتصير حاملة لهم، كالدواب فى البر، والسفن فى البحر، وإنما ذكر ذلك على طريق الامتنان بهذه النعم العظيمة ولو أراد به أنه يضطرهم إلى ذلك ويخلقه فيهم، لم يكن له معنى!

٤٢٨ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يثبت المطيع على الطاعة، ولو لم تكن من فعله لما صح ذلك، فقال: ﴿وَلَوْلا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً﴾(١).

والجواب عن ذلك: أن التثبيت على الشىء ليس هو الشىء بنفسه؛ لأن الفعل قد يحصل ولا يبت الفاعل عليه، وقد يحصل ويثبت عليه، فلا يدل ظاهره على أنه تعالى إذا ثبته فقد فعل فيه الإيمان، وعلى هذه الطريقة تجرى هذه اللفظة؛ لأنه يقال: فلان قد ثَبَت على هذا الأمر، وقد ثبت على الفعل.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٧٤.

obeikandl.com

ويراد بذلك غير الفعل، لكنا قد علمنا أن الفاعل لا يجوز أن يثبت على فعله لعلة سوى فعله، فلابد من أن تحمل الآية على أنه تعالى يثبته بالألطاف والمعونة والتأييد والعصمة، فلا تدل الآية على ما قاله القوم، ولو كان تعالى ثبته ﷺ بأن خلق فيه الفعل ونهاه لم يكن لقوله: ﴿**لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً**﴾ معنى؛ لأنه كان يجب أن يكون ممنوعا من هذا الركون، فإنما يصح على ما قلناه.

٤٢٩ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه قدير يريد الكفر والقبيح فقال: ﴿**وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلاَّ خَسَارًا**﴾[1] فإذا علمنا أن القرآن لا يجوز أن يزيدهم، علمنا أن منزله هو الذى زادهم، وهذا يدل على أنه أراد منهم الخسران وفعله.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يدل على أن القرآن لا يزيد الظالمين إلا خسارًا، فمن أين أنه تعالى يريد ذلك أو يخلقه، ولم صاروا، إذا لم يمكنهم حمل الآية على ظاهرها، أن يتأولوها على أنه تعالى يزيدهم، دون أن تحمل على وجه آخر؟

لأن ما أمكن فيه الوجه الكثيرة فحمله على البعض دون البعض يحتاج إلى دلالة. ولِم صاروا بتأويلهم أولى منا بأن نقول: إن نزول القرآن لَمّا كان كالسبب فى أن كفروا جاز أن يُضاف ذلك ليه، كما أضاف تعالى زيادة الرجس إلى السورة، فى قوله: ﴿**فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ**﴾[2].

ولولا أن الأمر على ما قلناه لم يستحقوا الذم بذلك، ولم يكن القرآن

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٨٢.

(٢) سورة التوبة: الآية ١٢٥.

obeikandl.com

شفاء ورحمة للمؤمنين؛ لأنه تعالى هو الذى خلق فيهم الإيمان وفى غيرهم الكفر فلا يكون للقرآن تأثير فى ذلك، وهذا ظاهر البطلان.

٤٣٠ - دلالة: وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ﴾[١] يدل على أن المكلف يتمكن من الإيمان، قادر عليه، مزاحُ العلةٍ فيه، وإنما يؤتى من قبل نفسه.

ولو كان تعالى لم يقدره عليه، بل خلق فيه الكفر وقدرة الكفر، لكان تعالى قد منعه من الإيمان، فكان لا يصح أن يوبخ بهذا القول أو يقرع بذكره.

ومن وجه آخر: وهو أنه قال: ﴿إِلاَّ أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَّسُولاً﴾[٢] فبين أنه لا مانع لهم إلا هذا بزعمهم، وبين أن هذا غير مانع أيضًا؛ لأن بعثه المَلَك إليهم فيه فساد، ولو كان تعالى منعهم، بما ذكرناه عن القوم لم يكن لهذا القول معنى، وكيف يجوز، وقد منعوا بوجه كثيرة، كالكفر، وقدرة الكفر، وإرادة الكفر، وقدرة إرادة الكفر، أن يقول تعالى لا مانع لهم من الإيمان إلا هذه الشبهة!!

٤٣١ - وقوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾[٣] يدل على أنه تعالى منزه عن القبيح؛ لأنه لو جاز أن يفعله لم يعلم أنه بالحق أنزله، ولم يكن لإنزاله معنى ولا فائدة، ولا إرسال الرسل مبشِّرين ومنذرين وجه، ويجرى ذلك مجرى إنزال كتاب يشتمل على الأمر والنهى عن الألوان والهيئات، والوعد والوعيد فيها، وإرسال الرسل فى ذلك، وهذا مما تنافيه الحكمة.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٩٤.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٩٤.

(٣) سورة الإسراء: الآية ١٠٥.

٤٣٢ - وقوله تعالى: ﴿**قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ**﴾[1] يدل على ما نقوله؛ لأن حسن الاسم هو لحسن معناه لا لأمر يرجع إليه؛ لأن اللغات يجوز فيها أن تتبدل وتتغير، وتقع المواضعة فى الاسم على الشىء وخلافه، والذى لا يتغير هو المستفاد بالاسم، فإذا صح ذلك فلو كان تعالى يفعل الظلم والجور لم يصح أن توصف جميع أسمائه بالحسنى!

***

(١) سورة الإسراء: الآية ١١٠.

obeikandl.com